



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية
من إعداد الطالبين:

- لوصيف نزييم

- بوعبدالله ياسين

بعنوان:

مبررات تراجع الإدارة الضريبية عن النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى
للضريبة الجزافية الوحيدة-دراسة ميدانية بالمركز الجوارى للضرائب برج
بوعريريج للفترة 2007-2023-

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر-أ-	د. ملالة ايمن
مشرفا	أستاذ محاضر-ب-	د. حروزي خالد
مناقشا	أستاذ محاضر-ب-	د. معيريف أسماء

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأتار دروبنا بنور العلم والإيمان، وسخر لنا من الأسباب ما يعيننا على بلوغ المرام.

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

...أما بعد

إلى من غرس فيَّ حبَّ العلم، إلى من كان سندًا لي في كل مراحل حياتي، إلى من ضحى بالكثير من أجلي،

إلى والدي العزيز

...إلى من كانت دعواتها سرَّ توفيقِي، وابتسامتها تزرع في قلبي الطمأنينة، إلى نبع الحنان الذي لا يجف، وأعظم امرأة في الوجود

إلى أمي الحبيبة

أهديك هذا الإنجاز المتواضع، فأنتِ نوري الذي لا ينطفئ

إلى من كنَّ لي أمًّا حين غابت أمي إلى من شاركني ضحكاتي،

إلى أخواتي العزيزات

أهديك هذه المذكرة، فقد كنتنَّ لي العون والسند، والدافع للاستمرار، لكنَّ كل الامتنان، وكل الحب، وكل الدعاء

...إلى من لا تزال كلماتهما تهمس في ذاكرتي، وابتسامتهما تسكن روحي

إلى جدَّتَي الغاليتين

اللتين رحلتا عن الدنيا، لكن لم ترحلا عن قلبي أبدًا

إلى من كانت الدعوة في ظهر الغيب، والسند في العلن إلى من احتملت قلقي، لأنك كنتِ النور في طريقي، واليد التي أمسكت بقلبي بلطف، فلكِ منِّي كل التقدير، وكل الحب، وكل الامتنان

إلى نور حياتي

إلى جميع الاخوة والأصدقاء، كل من شاركني مقاعد الدراسة، إلى اخوتي أكرم، هيثم، حسام، هيثم وفوزي

لوصيف نزيه

الإهداء

إلى الذي أفنى عمره من أجل أن يراني أترقى في درجات طلب العلم
والمعرفة ... والدي العزيز

الى التي حملتني في بطنها خلقا من بعد خلق وسهرت الليالي من أجل
والدي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها ومتعها بتمام الصحة والعافية
وجميل الستر.

الى إخوتي وأخواتي سندي وعضدي في مختلف مراحل حياتي.

والى كل الأهل والاصدقاء والأحباب.

والى كل من لم يبخل علينا بالمساعدة والدعم والتوجيه

وأخص بالذكر المشرف على عملي هذا الدكتور " خالد حروزي "

بوعبد الله ياسين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة فما كان لشيء أن يحدث إلا

بمشيئته جل جلاله.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور

"حروزي خالد" على إشرافه لهذا العمل وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما ونتقدم بجزيل الشكر إلى جميع موظفي المركز الجواري للضرائب

ونخص بالذكر السيد رئيس مصلحة التسيير "بن سهيل رابح" الذي استقبلنا في مكتبه ولم يدخر أي جهد في

مساعدتنا وتزويدنا بمختلف المعلومات الضرورية خلال مراحل التبرص المختلفة.

إلى الأستاذ الفاضل "خالد بوعزة" عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل عمال الكلية عامة والمكتبة خاصة.

إلى كل الأساتذة الذين شاركونا مشوارنا الدراسي ولم ييخلوا علينا بالعلم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعاننا في إنجاز هذه الدراسة من قريب أو من بعيد.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم مبررات تراجع الإدارة الضريبية عن النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي للضريبة الجزافية الوحيدة ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بأدبيات الدراسة النظرية، مع استخدام أداة هي دراسة حالة بما يتعلق بالدراسة التطبيقية من خلال دراسة ميدانية بالمركز الجوارى للضرائب ببرج بوعريديج.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها صعوبة مراقبة التصريحات الضريبية هي من أهم مبررات عودة الإدارة الضريبية إلى النظام التعاقدي بدلا من النظام التصريحي، تحسين فعالية الحصيلة الجبائية وزيادة العدالة الضريبية بين المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، بالإضافة إلى مساهمة النظام التعاقدي في تعزيز التزام المكلفين بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الجزافية الوحيدة، النظام التصريحي، النظام التعاقدي، الإدارة الجبائية، المركز الجوارى للضرائب ببرج بوعريديج.

Abstract:

This study aimed to examine the primary motivations behind the shift by the tax administration from a declarative system to a contractual system in the management of the Single Lump-Sum Tax. To address this objective, the study employed a descriptive methodological approach to review the theoretical literature, and adopted a case study as the principal tool for empirical analysis. The fieldwork was conducted at the Local Tax Center in Bordj Bou Arreridj.

The findings of the study highlight several significant insights. Chief among them is the difficulty of effectively monitoring tax declarations, which stands out as a central justification for the administration's preference for the contractual approach. The study also indicates that the contractual system contributes to improving tax collection efficiency, enhancing fiscal equity among SLFT taxpayers, and reinforcing taxpayer compliance.

Key words: Single Lump-Sum Tax; Declarative System; Contractual System; Tax Administration; Local Tax Center; Bordj Bou Arreridj.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-ث	مقدمة
02	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
03	المبحث الأول: مراجعة نظرية لمختلف أنظمة الإخضاع المكونة للنظام الضريبي الجزائري
03	المطلب الأول: النظام الضريبي الجزائري
16	المطلب الثاني: النظام الجزافي بين النظام التصريحي والنظام التعاقدية
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: الدراسات العربية
25	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
28	الفصل الثاني: دراسة حالة بالمركز الجوازي للضرائب برج بوعرييج
30	المبحث الأول: تقديم عام للمركز الجوازي للضرائب
30	المطلب الأول: تعريف المركز الجوازي ومهامه
31	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب
37	المبحث الثاني: عرض وتحليل الاحصائيات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة
37	المطلب الأول: تحليل مدى تطور الحصيلة الضريبية للضريبة الجزافية الوحيدة
43	المطلب الثاني: تحليل قدرة الإدارة الضريبية على تطبيق النظام التعاقدية للضريبة الجزافية الوحيدة
46	الخاتمة
50	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	الإيرادات المحصلة للضريبة الجزائرية الوحيدة من 2007 الى 2023	01-02
41	وضعية التصريحات المكتتبه للسنة المالية 2022	02-02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	منحنى يمثل تغيرات رقم الاعمال الخاضع للضريبة الجزائرية الوحيدة 2007-2025	01-01
36	الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب برج بوعريريج	01-02
38	تغيرات الحصيلة الضريبية لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة للفترة 2007- 2023 بولاية برج بوعريريج	02-02
39	تغيرات عدد المكلفين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة للفترة 2007-2023 بولاية برج بوعريريج	03-02
40	تغيرات متوسط الحصيلة الضريبية للمكلف الواحد للفترة 2007-2023	04-02
41	عدد المكلفين الملتزمين بعملية التصريح لسنة 2022	05-02
41	عدد المكلفين القدامى الملتزمين بعملية التصريح لسنة 2022	06-02

مقدمة

تُعدّ الضريبة أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها المالية والاجتماعية والتنمية، إذ تُمثل مورداً أساسياً لتمويل الميزانية العامة، ومن هذا المنطلق تسعى الإدارة الضريبية في مختلف الدول، ومنها الجزائر، إلى تطوير آلياتها وهيكلها لضمان تحصيل عادل وفعال للضرائب، مع الحد من التهرب والغش الضريبي.

في سياق الدراسة عن نظام ضريبي أكثر مرونة وفعالية، اعتمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة على مجموعة من الإصلاحات التي مست النظام الضريبي، كان من أبرزها إقرار الضريبة الجرافية الوحيدة كآلية مبسطة تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي وتخفيف الأعباء الإدارية، خاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود أو الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، إذ اعتمد هذا النظام في بداياته على نظام التعاقد والذي يقضي بكون الإدارة الجبائية هي من تُقدّر رقم أعمال المكلف بالضريبة إما بالتفاوض أو عن طريق التقدير المباشر، وهو ما كان يفتح المجال أحياناً أمام التقديرات غير العادلة والاختلافات بين المكلف والإدارة الجبائية، والتي كانت عادة ما تستدعي عملية تسويتها اللجوء إلى الحل النزاعي، الأمر الذي فرض على الإدارة الضريبية ضرورة التخلي عن هذا الأسلوب والتحول نحو اعتماد أسلوب التصريح، الذي يقضي بأن كل المكلف هو من يقوم بالتصريح برقم أعماله وفق شروط وضوابط تقرها مختلف النصوص القانونية، مع إلزامية خضوع هذا الأخير إلى مختلف إجراءات الرقابة البعدية، غير أن التطبيق الفعلي لأسلوب أو نظام الإخضاع التصريحي أبرز العديد من التحديات، أهمها نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين وضعف الحصيلة الجبائية، الأمر الذي دفع الإدارة الجبائية إلى إعادة النظر في هذا النظام والرجوع إلى الأسلوب التقديري، حيث أقر قانون المالية لسنة 2025 تحول الإدارة الضريبية وعودتها إلى النظام التعاقدي.

جاءت الدراسة لغرض الوقوف على أهم المبررات التي أدت بالإدارة الضريبية للتحويل من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي، من خلال تحليل الخلفيات النظرية والعملية التي دفعت الإدارة الجبائية لاتخاذ هذا التوجه، لتقييم نجاعة هذه الآلية في تحسين الأداء الجبائي وتعزيز العدالة الضريبية.

أولاً- اشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت الاشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

ما مدى نجاعة التحول الإدارة الضريبية من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي للضريبة الجرافية الوحيدة في تحقيق العدالة الضريبية؟

ثانياً- الأسئلة الفرعية:

بناء على ما سبق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبررات التي دفعت بالإدارة الضريبية للعودة من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي؟
- هل للإدارة الضريبية القدرة على تسيير كافة الملفات التابعة للنظام الجزائي وفقاً للأسلوب التعاقدي؟

ثالثاً- فرضيات الدراسة:

بعد تحديد أهداف الدراسة، وبعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المتخصصة، يمكن

الانطلاق في إنجاز هذه الدراسة بدءاً من الفرضيات التالية:

- أهم مبررات تحول الإدارة الضريبية من الأسلوب الإفصاحي إلى الأسلوب التعاقدي تمثلت أساساً في عدم ملائمة هذا الأسلوب التصريحي لنوع من المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة، فضلاً عن ضعف الحصيلة الضريبية؛

- في ظل توسع المنظومة الاقتصادية وتزايد عدد التجار، ومع الهيكلة الضريبية الجديدة التي أقرت المراكز الجوارية للضرائب، أين يتم تجميع غالبية الملفات في مركز جوارى واحد فإن الإدارة الضريبية قد تواجه العديد من المشاكل والتعقيدات بخصوص تسيير النظام تعاقدى للضريبة الجزائية الوحيدة.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- أهمية الموضوع من الناحية الاقتصادية والمالية، حيث يرتبط بتحسين أداء الإدارة الجبائية وضمان موارد مالية مستدامة للدولة.
- الطابع العملي للمشكلة المدروسة، باعتبار أن التحول من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي يمس شريحة واسعة من المكلفين خاصة أصحاب الأنشطة الصغيرة والمتوسطة.
- الجدل القائم حول فعالية الأنظمة الجبائية المبسطة في الدول النامية، ما يجعل هذا البحث مساهمة في النقاش العلمي والمهني حول الإصلاحات الجبائية.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الضريبة الجزائية الوحيدة من زاوية التحول بين الأنظمة، مما يمنح للبحث قيمة مضافة في المجال الأكاديمي.
- إمكانية استفادة الإدارة الضريبية الجزائرية من نتائج البحث لتقويم سياساتها وتكييفها بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

خامساً- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أبرزها:

- التعريف بأنظمة الإخضاع الضريبي المعتمدة في الجزائر، مع التركيز على الضريبة الجزافية الوحيدة وموقعها ضمن النظام الجبائي العام.
- تسليط الضوء على الفروقات الجوهرية بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى من حيث المفهوم، الآلية، والمردودية الجبائية.
- تحليل المبررات والدوافع التي أدت بالإدارة الجبائية الجزائرية إلى التخلي عن النظام التصريحي لصالح النظام التعاقدى في تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تقييم فعالية النظام التعاقدى في الحد من التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية مقارنة بالنظام التصريحي.
- تقديم توصيات واقتراحات عملية من شأنها دعم الإصلاح الجبائي وتحسين فعالية النظام التعاقدى في السياق الجزائري.

سادسا - منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقدمة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، فيعرض المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتحليلي نستخدمه بشكل معمق في دراسة الحالة التي كانت على مستوى المركز الجوارى للضرائب برج بوعريريج

سابعا - حدود الدراسة:

تم إعداد هذه الدراسة ضمن الحدود الثلاثة التالية:

الحدود الموضوعية : دراسة مبررات تراجع الإدارة الضريبية عن النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة؛

الحدود الزمنية : تم إجراء هذه الدراسة في السنة الدراسية 2024-2025 حيث تم دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب برج بوعريريج والتي اعتمدنا فيها على الوثائق والإحصائيات من سنة 2007 لسنة 2023.

الحدود المكانية : المركز الجوارى للضرائب برج بوعريريج.

ثامنا - اسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نوجزها فيمايلي:

- الأهمية البالغة للموضوع قيد الدراسة؛

- الميول والاهتمام الشخصي بالموضوع لاكتساب معرفة وخبرة للاستفادة منها مستقبلا في مجال المهني والجبائي؛

- ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص؛

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم مبحثين، المبحث الأول: مراجعة نظرية لمختلف أنظمة الإخضاع المكونة للنظام الضريبي الجزائري، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية للمركز الجوي الضرائب برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم المركز الجوي للضرائب برج بوعريريج، أما المبحث الثاني عرض و تحليل الاحصائيات المتعلقة بنظام الضريبة الجرافية الوحيدة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين
النظام التصريحي والنظام التعاقدى

تمهيد :

تُعدّ الضريبة الجزافية الوحيدة إحدى الآليات التي اعتمدها الدولة الجزائرية في إطار إصلاح النظام الجبائي، من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتبسيط الإجراءات لفائدة صغار التجار والحرفيين والمهنة الحرة الذين لا تحقق أنشطتهم رقم أعمال مرتفع، وقد تم استحداث هذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2007، ليحل محل عدة ضرائب كانت تُفرض بشكل منفصل، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة، مما جعل النظام أكثر وضوحًا وأقل تعقيدًا بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

وعليه، فقد تم التطرق إلى هذا الفصل من خلال:

- المبحث الأول: مراجعة نظرية لمختلف أنظمة الإخضاع المكونة للنظام الضريبي الجزائري؛
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مراجعة نظرية لمختلف أنظمة الإخضاع المكونة للنظام الضريبي الجزائري

يتشكل النظام الضريبي الجزائري كغيره من الأنظمة الضريبية من مجموعة متكاملة ومتناسقة من أنظمة الإخضاع، والتي أُسست بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية للبلد من جهة، وكذا تناسبا مع نوع المكلفين وحجم أنشطتهم من جهة أخرى.

إذ سيتم من خلال هذا المبحث التعريف بمختلف أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر، وهذا قبل التعمق في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

المطلب الأول: النظام الضريبي الجزائري

نظرا لكون أنظمة الإخضاع الضريبي عبارة عن أنظمة فرعية مكونة للنظام الضريبي الجزائري، فمن المهم إبراز مفهوم النظام الضريبي الجزائري وما يميزه من خصائص، قبل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بأنظمة الإخضاع.

أولا: تعريف النظام الضريبي وخصائصه والتحديات التي تواجهه

01- مفهوم النظام الضريبي:

قُدِّمت العديد من التعاريف التي استهدفت بناء مفهوم النظام الضريبي، وقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الضريبي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع.

حيث عرّف النظام الضريبي على أنه: "عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيه الضرائب المباشرة وغير المباشرة العامة والنوعية، ويعد أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها".¹

كما عرف كذلك على أنه: "الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية وفي ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية".²

¹محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 2003، ص 261.

²صلاح زيان الدين، الاصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة 2000، ص 46.

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

تمثل التعاريف السابقة، المفهوم الواسع للنظام الضريبي، وعليه فإن بعض الفقهاء يعرفون النظام الضريبي من المنظور الضيق على أنه: "هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل¹".

يعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل².

ومن خلال ما سبق من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي حيث يمكن تعريفه على أنه مجموعة محددة، متناسقة ومتكاملة من الضرائب (ضرائب نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب موحدة، ضرائب جمركية... الخ (بحيث تتلاءم مع الظروف والبيئة والفترة الزمنية التي تعمل في نطاقها وتمثل السياسة الجبائية للدولة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية لتحقيق الأهداف المسطرة.

من خلال المنظورين السابقين للنظام الضريبي بالمفهوم الواسع والضيق يمكن أن تلخص إلى ما يلي:

أن التعريف الأول والمتمثل في التعريف الواسع للنظام الضريبي، يوضح أن النظام الضريبي عبارة عن مزج لعناصر مختلفة تتمثل في العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وينتج عن التفاعل فيما بينها النظام الضريبي، ويعتبر غير موحد من طرف جميع الدول بل يختلف من دولة إلى أخرى، وحسب درجة التقدم والتخلف للدول.

أما التعريف الثاني والمتمثل في المفهوم الضيق للنظام الضريبي، فهو يقتصر على مفهوم الضريبة باعتبارها استقطاع مبلغ نقدي، بموجب القانون، كما يبين مراحل هذا الاستقطاع المتمثلة في:

- **مرحلة التشريع:** وفيها يتم تحديد المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها والمكلفين بها وغير ذلك من المهام المحددة قانونيا.
- **مرحلة الربط:** ويتم ربط المكلف بمعدل الضريبة المفروضة أي تحديد قيمة الضريبة والآجال المحددة لذلك.
- **مرحلة التحصيل:** أو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة وتبين طريقة التحصيل أو الدفع للضريبة سواءا كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ لمرسي السيد حجازي، نظم الضريبة - بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 06.

² يونس احمد البطريق، نظم الضريبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2012، ص 19.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

بإدخال إصلاحات على نظام الجزافي، إطلاعاً على رغبة فئة صغار المكلفين بالضريبة المعروفين بفئة الجزافيين، حيث تم تأسيس نظام ضريبي مبسط من خلال إدراج ضريبة واحدة وبمبسطة تسمى بالضريبة الجزافية الوحيدة، وهذا في إطار قانون المالية لسنة 2007 .

سنت هذه الإصلاحات كل من معدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق وكيفية تقدير الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة، وذلك من أجل مساندة التغييرات في البيئة الخارجية، والوصول لتحقيق نظام ضريبي فعال.¹

02- خصائص النظام الضريبي:

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الضريبي من الواسع إلى الضيق نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الضريبي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي²:

- أن يمتاز النظام الضريبي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الضريبي حسب نوع النظام الاقتصادي أي من نظام اقتصادي إلى آخر، فههدف النظام الضريبي وفقاً للنظام الرأسمالي يختلف عنه في النظام الاشتراكي، وسنوضح هدف النظام الضريبي وفقاً لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي في العنصر الموالي - كما أن هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول المتخلفة.

03- تحديات النظام الضريبي:

يواجه النظام الضريبي الجزائري العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته وكفاءته في تحقيق أهدافه، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي:

-المشاكل التشريعية:

✓ **عدم الاستقرار واليقين الضريبي:** كثرة التعديلات والتغييرات المستمرة وغير المدروسة في القوانين الضريبية تخلق حالة من عدم اليقين لدى المكلفين، وتؤثر سلباً على الاستثمار وتزيد من التهرب الضريبي.

¹ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 80.

²مزيد جميل محمد مياله علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح الوطنية فلسطين 2016، ص 13-14.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

- ✓ **التعقيد وعدم الوضوح:** غموض بعض النصوص القانونية وعدم دقتها، والتناقضات أحيانًا، تفتح المجال أمام التقدير الشخصي لأعوان الإدارة الضريبية، مما قد يؤدي إلى البيروقراطية والفساد.
- ✓ **عدم مراعاة المبادئ العامة للضريبة:** في بعض الأحيان، لا يتم تصميم النظام الضريبي بما يتوافق مع مبادئ العدالة والكفاءة والحياد، مما يؤثر على قبول المكلفين للضريبة.
- ✓ **غياب إطار قانوني متكامل للجباية الرقمية:** مع التطور السريع للاقتصاد الرقمي، لا يزال الإطار القانوني الجزائري بحاجة للتطوير لمواكبة التعاملات الرقمية وضمان تحصيل الضرائب منها بفعالية.

-المشاكل الإدارية:

- ✓ **ضعف الإدارة الضريبية:** يعاني الجهاز الإداري الضريبي من نقص في الوسائل المادية والبشرية المؤهلة، مما يؤثر على قدرته على ممارسة مهامه بفعالية في تحديد المادة الخاضعة للضريبة والتحصيل الضريبي.
- ✓ **البيروقراطية والمحسوبية:** انتشار بعض السلوكيات البيروقراطية والمحسوبية في تطبيق القوانين الضريبية يؤثر سلبيًا على عمل الإدارة الضريبية وكفاءتها.
- ✓ **نقص التنسيق والتعاون:** قد يوجد نقص في التنسيق بين مختلف المصالح الضريبية والإدارات الأخرى ذات الصلة.
- ✓ **ضعف الرقابة الضريبية:** قد لا تكون آليات الرقابة كافية لمكافحة التهرب والغش الضريبي بفعالية.

-المشاكل الاقتصادية والاجتماعية:

- ✓ **التهرب والغش الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي من أكبر التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري، ويتمثل في عدم التصريح بالوجود الضريبي، إخفاء جزء من الأرباح، تضخيم الأعباء، أو التلاعب بالفواتير. هذا يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء كبير من الإيرادات.
- ✓ **الاقتصاد الموازي:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) تحديًا كبيرًا، حيث يمارس عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الرقابة الضريبية، مما يصعب تحصيل الضرائب منها.
- ✓ **العبء الضريبي المرتفع:** في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الضرائب إلى نفور المكلفين وتشجيعهم على التهرب، مما يؤثر سلبيًا على معدل الاقتطاع الضريبي.
- ✓ **غياب العدالة الضريبية:** قد يشعر بعض المكلفين بعدم وجود عدالة في توزيع العبء الضريبي، مما يقلل من ثقتهم في النظام الضريبي.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

✓ اعتماد هيكل ضريبي غير متوازن: يميل الهيكل الضريبي الجزائري إلى الاعتماد بشكل كبير على الضرائب على الإنتاج، بدلاً من تنوع مصادر الإيرادات.

كما يواجه النظام الضريبي تحديات أخرى قد تتمثل في:

- أن يراعى في النظام الضريبي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يتقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بالضريبة وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم، لتقادي الوقوع في مشكل التهرب من دفع الضريبة، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف وبالتالي نفاذه تدريجياً، إلى أن يؤثر ذلك على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

- أن يتصف النظام الضريبي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة، كل حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة، كما يجب ألا يخل بقاعدة العدالة لأن الإخلال بها يؤثر على الحياة الاجتماعية.

ثانياً- أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر:

سنتطرق في هذا العنصر إلى أنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر، حيث نص التشريع الجبائي على وجود ثلاثة (03) أنظمة إخضاع ضريبية، أسست أصلاً للتوافق مع نوع المكلفين وأحجامهم وطبيعة أنشطتهم.

01- ماهية وتعريف النظام الحقيقي

يُعدّ نظام الضريبة الحقيقي أحد الأنظمة الأساسية في السياسة الجبائية التي تعتمد عليها الجزائر لتنظيم العلاقة بين الدولة والمكّلفين بالضريبة. يقوم هذا النظام على أساس تقدير الضريبة استناداً إلى الأرباح أو الإيرادات الحقيقية التي يحققها المكلف خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما تكون سنة مالية

أ- تعريف النظام الحقيقي

يعتبر النظام الحقيقي من أنظمة فرض الضريبة انطلاقاً من المبادئ الأساسية التي تبرز أهمية المحاسبة الضريبية في ذلك على اعتبارها إحدى فروع علم المحاسبة والتي تعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لغرض تحديد الربح الجبائي وفق أحكام القانون الجبائي.¹

¹المادة 148 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2022، ص 85.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الإنتاجي، البيع بالجملة، نشاط التصدير والاستيراد، الأشغال العمومية...) من الأشخاص الطبيعيين وكذا الأشخاص المعنويين (الشركات بمختلف أنواعها) الذين يتجاوز رقم أعمالهم 8 000 000.00 دج يرتكز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في أجل معينة، مع احتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من تلك التصريحات المكتتبه من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ.¹

يتعين على الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة أن يتكتبوا على الأكثر قبل يوم 30 افريل من كل سنة لدى مركز الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر المؤسسة أو الإقامة الرئيسية المهنية تصريحاً بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالنسبة المالية السابقة.²

ب- الضرائب المتعلقة بالنظام الحقيقي

فرض على الشركات والأفراد الذين يحققون أرقام أعمال أو أرباح تتجاوز حدوداً معينة، ويختلف عن النظام الجزائي (Forfaitaire Unique - IFU) الذي يطبق على المكلفين ذوي أرقام الأعمال الأقل، نذكر منها:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

يخضع لها الأشخاص الطبيعيون ويشمل الأصناف التالية:

- الأرباح التجارية والصناعية.
- أرباح المهن غير التجارية.
- المداخل الفلاحية.
- المداخل العقارية.
- مداخل الأموال المنقولة.
- الأجور والرواتب.
- المداخل المتأتية من العقارات المبنية وغير المبنية.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

¹المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2022، ص 86.

²قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، المادة 151. 18

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

هي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين بموجب المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة وتسمى "الضريبة على أرباح الشركات. IBS "

- الرسم على القيمة المضافة TVA :

تخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي، وتقصى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية، يقع الرسم على القيمة المضافة على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، فهي تلعب دورا الوسيط في تحصيل تسديد الرسم إلى إدارة الضرائب، وهي السمة المحددة لهذا الرسم"، كما تم إدماج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة ابتداء من أول جانفي 1995 على عمليات البنوك والتأمين، التي كانت خاضعة لرسم آخر، ويسمى الرسم على عملية البنوك والتأمين.

ج- الأشخاص الخاضعون للنظام الحقيقي في الجزائر:

المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزائر لا تحدد بشكل مباشر "الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي". بل إن هذه المادة وما بعدها (مثل 282 مكرر 1) هي التي أسست وحددت نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، والتي هي النظام المعاكس للنظام الحقيقي¹.

بمعنى آخر، تحدد المادة 282 مكرر 1 من يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، ومن ثم فإن الأشخاص الذين لا يخضعون للضريبة الجزافية الوحيدة هم الذين يخضعون للنظام الحقيقي نذكر منها:

-المؤسسات من نوع شخص معنوي.

-كل شخص طبيعي يحقق رقم أعمال أكبر من 08 مليون دينار جزائري .

-أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.

-أنشطة استيراد السلع الموجهة لإعادة البيع.

- أنشطة البيع والشراء الممارسة في حالة البيع بالجملة، وفق الإجراءات المحددة في المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

- الأنشطة التي يمارسها أصحاب الامتياز .

- الأنشطة التي تمارسها مؤسسات الصحة والعيادات الخاصة، وكذا مختبرات التحاليل الطبية.

¹ -يتفق على النظام الجزافي حسب الأحكام الواردة في المادتين 282 مكرر 1 و282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.

- الأنشطة المتعلقة بتكرير المعادن الثمينة وإعادة تدويرها، وصناعة وتجارة المصنوعات من الذهب والفضة.

- الأشغال العمومية، الري والبناء.

02- النظام المبسط للمهن غير التجارية:

تأسس النظام المبسط بموجب قانون المالية لعام 2008 وهو نظام ضريبي سهل حيث تحدد الضريبة من الربح الحقيقي وهذا النظام خاص بالمهن غير التجارية (BNC) حيث قام هذا النظام باستحداث خضوع أصحاب المهن الحرة للضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الرسم على القيمة المضافة.

أ- المكلفون المعنيون

يخضع للنظام المبسط كل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاريا والمهن الحرة التي يتجاوز رقم أعمالها ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج¹.

ب- النشاطات والمداخيل الخاضعة للنظام المبسط:

كل نشاط غير تجاري حيث تكون الأرباح المهنية نابعة عن المهن التي تلعب فيها العمليات الفكرية دور هام والمتمثلة في الممارسة الشخصية لعلم أوفن.

تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية²:

-أرباح المهن الحرة،

-الوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر،

-وكذا كل المهن والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي هي مصادر كسب لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والمداخيل.

وتتضمن هذه الأرباح أيضا:

-ريوع عائدات حقوق المؤلف التي يتقاضاها الكتاب أو المؤلفون الموسيقيون، وورثتهم والموصي لهم بحقوقهم.

¹المادة 31 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محدثة بموجب المادة 12 من ق م 2022. التهميش خاطئ

²المادة 22 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

-ريوع المحققة من قبل المخترعين، سواء من منح رخصة استغلال شهاداتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق أو صيغ الإنتاج أو التنازل عنها.

ج- اختيار النظام المبسط

بإمكان الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاري والذين يخضعون للضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا النظام الضريبي وفقا للنظام المبسط للمهن غير التجارية، عندما لا تتجاوز إيراداتهم السنوية عتبة 8.000.000 دينار جزائري.

يجب أن تقدم طلباتهم على ورقة بيضاء، وموجهة إلى المصالح الجبائية التي تدير ملفهم الجبائي.¹

يجب الإخطار بالخيار قبل 1 فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلفون بالضريبة في تطبيق النظام المبسط للمهن غير التجارية. والخيار في هذه النظم الضريبية لا رجعة فيه.

فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة الجدد، يمكنهم اختيار فرض الضرائب حسب النظام المبسط للمهن غير التجارية عند الاكتتاب في التصريح بالوجود².

د- التزامات وتصريحات نظام المبسط

يتعين على المكلفين الخاضعين للنظام المبسط الالتزام بمجموعة من الإجراءات والتصريحات الضريبية لضمان الامتثال للقوانين المعمول بها. تهدف هذه الالتزامات إلى تسهيل عملية تتبع نشاطهم الضريبي وضمان الشفافية، وهي كالتالي:

- الالتزامات:

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية، مسك دفتر يومي؟ مؤشر 3 وممضى من طرف المصلحة المسيرة، ومتابع يوما بيوم بدون فراغ أو شطب يظهر بالتفصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية.

ويجب عليهم كذلك مسك سجل مؤشر وممضى من طرف المصلحة المسيرة مدعما بسندات الإثبات الموافقة، يتضمن:

-تاريخ الاقتناء أو الإنشاء وسعر تكلفة المعدات المخصصة لممارسة مهنتهم؛

¹المادة 282 مكرر 3من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محدثة بموجب المادة 2من ق م 2007.

²المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، معدلة بموجب المادة 14من قانون المالية 2007.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

-مبلغ الإهلاك المطبق على هذه المعدات.

-سعر وتاريخ التنازل عنها. ويجب عليهم الاحتفاظ بالسجلات إضافة إلى كل سندات الإثبات إلى غاية انتهاء السنة العاشرة الموالية لتلك

التي تم فيها تسجيل الإيرادات والنفقات.

يجب تقديم هذه السجلات عند كل طلب من إدارة الضرائب.

يترتب عن عدم مسك هذه السجلات، تطبيق غرامة قدرها خمسون ألف دينار (50.000 دج)¹.

- التصريحات:

التصريح بالوجود:

يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد أن يكتبوا التصريح بالوجود، وفقا للنموذج المقدم من الإدارة إلى مفتشية الضرائب ويقع فيها مقرهم المهني، في غضون ثلاثين (30) يوما من بدء نشاطهم².

التصريح السنوي:

يجب على المكلفين بالضرائب التابعين للمداخل غير التجارية أن يبينوا في التصريح الخاص (ج13) مبلغ الإيرادات المحصلة، ومبلغ النفقات المدفوعة والنتائج المحقق للسنة المعنية.

طلب منهم الاككتاب وإرسال هذا التصريح إلى مصالح الضرائب في مكان النشاط، في موعد لا يتجاوز 30 أفري من كل عام.

وعندما ينتهي الموعد النهائي لتقديم التصريح في يوم إجازة قانونية، يمدد الموعد النهائي إلى يوم العمل الأول الذي يليه.

التصريح الثلاثي:

إيداع التصريح (ج50) (الدخل المهني المحقق، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي أجور، حقوق الطابع... إلخ) في موعد لا يتجاوز العشرين (20) من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني المنقضية، الذي تمت خلاله الاقتطاعات³.

¹المادة 31 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

²المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

³المادة 6 من قانون المالية 2023 المعدلة للمادة 129 من قانون الضرائب المباشرة.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

يحتوي (ج50) على القسطين (02) لشهري فبراير وما يعلى التوالى. فيما يتعلق برصيد التصفية للضريبة على الدخل الإجمالى، يتم إدراجه فى (ج50) لشهر أفرى (يتم إيداعه فى أول عشرين يوما من ماى).
لا تخضع الإيرادات التى يحققها الأشخاص الذين ينشطون فى مهن غير تجارية للرسم على النشاط المهني التصريح الشامل:

يجب أن يشمل هذا التصريح كل الأرباح المهنية غير التجارية، وتقدم إلى المصالح الجبائية التى ينتمى إليها محل الإقامة (ج1).

03- تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة:

سنتطرق فى هذا الفرع بتعريف الضريبة الجزافية من الناحية القانونية(أولا)، بالإضافة الى تعريفها من الجانب الفقهي (ثانيا):

أ- التعريف القانونى:

لم يعط المشرع الجزائرى بالرغم من مجمل التعديلات التى خضع لها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة تعريفا دقيقا لهذه الأخيرة، الا ان وبموجب نص المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أوضح المشرع الأساس الذى تقوم عليه الضريبة الجزافية الوحيدة حيث نص بموجبها " تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالى والضريبة على ارباح الشركات، وتغطي على الضريبة على الدخل الإجمالى والضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.¹

الا أنه وفى التعديل الجديد لقانون المالية لسنة 2020 أصبحت الضريبة الجزافية الوحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالى، وكذا الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.²

ب- التعريف الفقهي:

¹المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وفقا لقانون المالية، لسنة 2007.

²المادة 8 المعدلة للمادة 282 مكرر، من قانون رقم 19-14 المؤرخ فـ 14 ربيع الثانى 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 30،81، 30 ديسمبر، ص6.

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

حق يقع عمى عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة في الجزائر، او التي تمارس نشاطا معيناً في الجزائر وتخضع لضريبة الجزافية الوحيدة، المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات بما في ذلك الامتيازات العينية والريوع العمرانية التي تمنح للمستفيدين والموظفين¹.

أو هو ضريبة تصريحية مباشرة نسبية، تفرض على رقم اعمال الأشخاص الطبيعية والمعنوية الذي لا يتعدى ثلاثين مليون دينار جزائري.

ج- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة :

نتناول من خلال هذه الجزئية الأشخاص المعينة بالضريبة الجزافية الوحيدة، وكإضافة إلى ما أشرنا إليه من قبل، سنتطرق إلى الأشخاص المعفاة بصفة دائمة، وكذلك تلك المعفاة مؤقتاً من الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة.

- الأشخاص المعنويون بالضريبة الجزافية الوحيدة:

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (الشركات، التعاونيات...) ويمارسون نشاطاً صناعياً، تجارياً، حرفياً أو مهنة حرة تجارية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي للسنة (ن-1) ثمانية ملايين (8 000 000.00) د.ج.²

ما تجدر الإشارة إليه في هذه الحالة، أنه مكن للأشخاص الذين سبق ذكرهم اختيار الخضوع للضريبة وفق نظام الربح الحقيقي مثل ما تم التطرق إليه.

يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"³، "الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر"، أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.⁴

¹بن شيتي احمد، مدى مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية "بوسعادة" (2010-2015) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص23.

²المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (محين الى غاية صدور قانون المالية لسنة 2025)

³ابراهيم يامة، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، مجلة العلوم الانسانية العدد 03 جامعة ام البواقي الجزائر ديسمبر 2016.

⁴ المادة 13 من القانون (14-10) المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

إن الضريبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة نسبية على مستويين (02) ¹ بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 5% أما بالنسبة لبقية النشاطات تطبق نسبة 12% من رقم الاعمال المحقق.²

- الأشخاص والأنشطة المعفاة من الضريبة الجزافية الوحيدة:

يعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة:

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا المصالح الملحقة بها.
- ✓ مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- ✓ الحرفيون التقليديون وكذلك الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق تنظيم،³ وفي حالة مخالفة محتوى دفتر الشروط يجب سحب الاعتماد الممنوح وبالتالي تسديد الحقوق المفترض تسديدها.
- ✓ الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال بالنسبة للأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية، الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر"، أو " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة".
- تمدد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها والتي محددة أنظمتها عن طريق التنظيم⁴.
- كما تمدد كذلك بسنتين (02) (إضافيتين) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة، وفي حالة العكس يسحب الاعتماد وتسد الحقوق المفروض تسديدها.⁵

1-1 - معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

بموجب المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة لكل نشاط عمى النحو التالي⁶:

¹ برحمانى محفوظ التشريع الضريبي الجزائري دار الجامعة الجديدة طبعة 2018 ص 121.

² المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

³ المرسوم التنفيذي رقم (09-428) المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 (الجريدة الرسمية والرسوم عدد: 2009/077)

⁴ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991 المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.

⁵ المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁶ المادة 282 مكرر 4 أ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة.

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.

12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يطبق هذا الاقتطاع من المصدر على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم ويطبق حسب الحالة، من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء /إعادة البيع، فيما يتعلق بمعدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق على النشاط المختلط فإنه يتم تحديده حسب حصة رقم الأعمال المتعلقة بكل نشاط.

كما يجب على المؤسسات المذكورة أعلاه، أن تطبق هذا الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص غير المسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء /إعادة البيع.

تتم إعادة صب هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفوترة على الأكثر. يضاف الى هذا فإنه لا تطبق الإعفاءات المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة، على فئات المكلفين بالضريبة الخاضعين لهذا الاقتطاع.¹

المطلب الثاني: النظام الجزافي بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

يعدّ النظام الجزافي (Lump-sum system) أحد الأنظمة المتبعة في إبرام العقود وتحديد المقابل المالي للأعمال أو الخدمات يتميز هذا النظام بخصوصية تجعله يقف بين نقيضين: النظام التصريحي (Déclarative system) والنظام التعاقدى (Contractual system).

النظام التصريحي يعتمد بشكل أساسي على إقرارات وتصريحات الأطراف، سواء كانت هذه التصريحات متعلقة بالكميات أو الأسعار أو المواصفات، في هذا النظام، تكون الالتزامات محددة ومفصلة سلفاً، ويسعى الطرفان إلى الالتزام بها بدقة.

على النقيض، يركز النظام التعاقدى على إبرام اتفاق شامل بين الأطراف يحدد الإطار العام للعمل والمقابل، مع إعطاء مرونة أكبر في كيفية تحقيق الأهداف المحددة غالباً ما يتضمن هذا النظام بنوداً تسمح بالتعديل أو التفاوض على تفاصيل معينة أثناء سير العمل.

¹دفع الضريبة الجزافية الوحيدة والالتزامات المكلفين بالضريبة، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2021.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

يظهر النظام الجزافي كمزيج من هذين النظامين فمن جهة، يتطلب تحديداً واضحاً للمقابل الكلي للعمل أو الخدمة، وهو ما يعكس جانباً من دقة النظام التصريحي في تحديد السعر الإجمالي، ومن جهة أخرى يمنح النظام الجزافي عادةً المفاوض أو مقدم الخدمة قدرًا من المرونة في إدارة التكاليف والأساليب لتحقيق النتيجة المطلوبة مقابل المبلغ المتفق عليه، وهو ما يتقاطع مع مرونة النظام التعاقدى.

أولاً- تطور نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

عرف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة منذ استحداثه في سنة 2007 عدت مراجعات لأسقف رقم الأعمال حيث كان يخضع له آنذاك صغار المكلفين بالضريبة من تجار التجزئة والحرفيين ومقدمي الخدمات كذا أولئك الذين يمارسون نشاطا حرفيا أو إنتاجيا الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 3.000.000 دج. ليتم رفع رقم الأعمال فيما بعد إلى سقف 5.000.000 دج بموجب قانون المالية لسنة 2010. ثم إلى سقف 10.000.000 دج بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011. ليتم توسيع هذا النظام بموجب قانون المالية السنوي لسنة 2015 ليشمل كل المكلفون بالضريبة سواء الأشخاص الطبيعيين او المعنويين من فيهم أصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 30.000.000 دج. ليتم تخفيض سقف رقم الأعمال بموجب قانوني المالية السنوي والتكميلي لسنة 2020 إلى حدود 15.000.000 دج مع إدخال عدت ترتيبات وتعديلات عليه، ليتم تخفيض رقم الأعمال من جديد بموجب قانون المالية لسنة 2022 إلى حدود 8.000.000 دج مع أصحاب المهن الحرة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة¹.

أنظمة الضريبة الجزافية الوحيدة:

منذ نشأة الضريبة الجزافية الوحيدة ظهر لنا نظامان هما:²

01- النظام التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة :

تجدر الإشارة إلى أن الاجراء المتبع في تقدير رقم الأعمال منذ تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة في سنة 2007 كان يعتمد على قيام إدارة الضرائب بتقدير رقم أعمال المكلف بالضريبة بالتفاوض مع هذا الأخير بناء على عدة قرائن ومؤشرات، وذلك بالاعتماد على تصريحات هذا الأخير، وكذا حسب نوع النشاط الممارس وظروف ممارسته بالإضافة إلى المعلومات التي بحوزة الإدارة وبعد مقارنة النشاط مع الأنشطة المتشابهة الأخرى إضافة

¹عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسات تقنيات جباية ومحاسبية، الصفحات الزرقاء العالمية للنشر، الشلف، الجزائر، 2022، ص44.

²عيسى سماعيل، مرجع سابق، ص46.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

إلى الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان الإدارة في عين المكان (موقع المحل، مساحة المحل، حجم البضاعة المعروضة، عدد الآلات والماكنات...إلخ). ثم تقوم إدارة الضرائب بإرسال تبليغ إلى المكلف بالضريبة يتضمن إشعار بالتقييم لرقم الأعمال وكذا الضريبة المستحقة عنه لسنتين متتاليتين مع منحه مهلة 30 يوم لإرسال قبوله أو إبداء ملاحظاته مع اقتراح المبالغ التي يقبل بها، بعدها تقوم الإدارة الضريبية بإرسال عناصر الاخضاع النهائية إلى المكلف أين يتم تحديد رقم الأعمال الخاضع وكذا الضريبة النهائية المستحقة عنه. إلا أن النظام التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة تم التخلي عنه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ثم تم إدراجه من جديد في إطار قانون المالية السنوي لسنة 2020 ثم سرعان ما تم إلغاؤه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

2- النظام التصريحي للضريبة الجزافية الوحيدة:

إن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سمح للمكلفين بالضريبة بتقدير رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة بأنفسهم والتصريح به لدى إدارة الضرائب مع دفع المبالغ الناتجة عن ذلك تلقائياً، مع إعطاء إمكانية للإدارة الجبائية بتصحيح الأسس الضريبية المصرح بها عن طريق جدول فردي مع فرض عقوبات جبائية في حالة امتلاكها لعناصر تكشف عن نقص في التصريح النهائي المقدم من طرف المكلف بالضريبة.

3- التعديلات التي حصلت في الضريبة الجزافية الوحيدة:

لقد استُحدث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، ليحل محل النظام الجزافي السابق الذي كان معمولاً به منذ عام 1991. كان الهدف من هذا الاستحداث هو معالجة التعقيدات التي شابته النظام القديم، والذي كان يشتمل على ضرائب متعددة (كالضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني). جاءت الضريبة الجزافية الوحيدة لتوحيد هذه الضرائب في ضريبة واحدة بمعدل محدد حسب طبيعة النشاط.

04- تعديل إجراءات تحديد رقم الأعمال:

عند استحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، كان تحديد رقم الاعمال الجزافي يتم من قبل

المصالح الجبائية، التي تعتمد على:¹

- محاضر المعاينة الميدانية التي يُعدها أعوان الضرائب والتي غالباً ما تتضمن جملة من المعلومات والخصائص المتعلقة بطبيعة النشاط وظروف الممارسة (مكان تواجد المحل، مساحته، عدد المستخدمين، طبيعة

¹طاطا إيمان، أثر تعديلات الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، المجلد 11، العدد 01، 01-07-2022، ص 145-146.

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

الزبائن، السلع المعروضة، الخ)، وهو عنصر جد مهم في تحديد رقم الأعمال لأنه يسمح بتجنب تمييز بعض المكلفين على البعض الآخر، كما يسمح من جهة أخرى بتحقيق نوع العدالة باعتبار أن المكلفين الممارسين لنفس النشاط لا يتم اخضاعهم بالضرورة لنفس الوعاء.

- استغلال العناصر التي هي بحوزة مصالح الضرائب من معلومات وردت إليها من الإدارات والمؤسسات العمومية حول تعاملها مع بعض المكلفين ونشاطاتهم.

- الاعتماد على رقم الأعمال القديم ك مبلغ مرجعي لتقويم رقم الأعمال الجزافي الجديد وهذا بإضافة نسبة 10% أو 20%.

- وتقوم إدارة الضرائب في مرحلة أولية بتقدير رقم الأعمال السنوي الذي سيعتمد كوعاء لحساب لضريبة ومراسلة المكلف المعني عن طريق إخطار بنموذج (C8) . وعليه إذ أبدى المكلف قبوله في أجل لا يتعدى 30 يوم فسيتم اعتماد رقم الأعمال المقترح مباشرة، أما إذا أبدى المكلف رفضه لتقدير الإدارة ومبيناً رقم الأعمال الذي يراه مناسباً مرفقاً بالإثباتات والدلائل، فتقوم الإدارة بمراجعة رقم الأعمال المقترح حسب الحالة ويتم في الأخير إرسال إخطار نهائي نموذج (C9) للمكلف يتضمن رقم الأعمال الذي سيعتمد كوعاء لحساب الضريبة. غير أن قانون المالية لسنة 2016 أدرج مبدأ جديداً يقضي بإلغاء كل تلك الإجراءات، ويصبح في ظله تقدير وتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة من مسؤولية المكلف عن طريق إيداع تصريح تقديري لرقم الأعمال السنوي المرتقب، لدى مفتشية الضرائب لكان تواجد نشاطه، خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان و30 جوان.

وهو بذلك يحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعها، ويملك في هذا الشأن خيارين، سواء يقوم بدفع إجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة السنوية، أو اللجوء للدفع الجزئي للضريبة بتسديد 50% من المبلغ، ويتم تسديد الباقي على دفعتين متساويتين: من 1 إلى 15 سبتمبر ومن 1 إلى 15 ديسمبر.

05- تعديل المعدلات المطبقة في حساب الضريبة الجزافية الوحيدة:

بالرجوع إلى المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نجد أن المشرع لجزائري حدد معدل الضريبة الجزافية ابتداء ب 6% عندما يتحدد النشاط في الشراء قصد إعادة البيع للبضائع والأشياء وكذا الأنشطة الحرفية التقليدية الفنية، و12% عندما يتحدد النشاط في ممارسة الإنتاج وتأدية الخدمات بما في ذلك الإنتاج والخدمات ذات الطابع الحرفي غير خاضعة للضريبة الجزافية بنسبة 6%.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

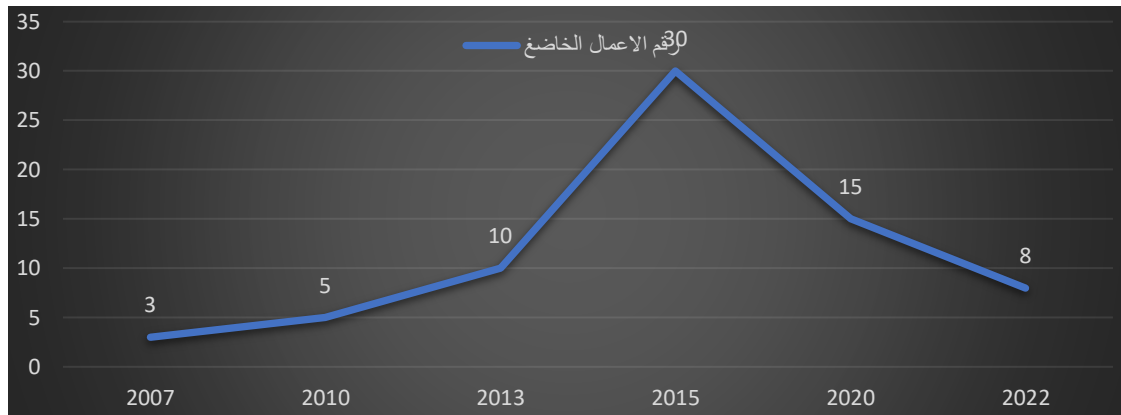
وقد جاءت المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015 بصيغة جديدة للمادة 282 مكرر 4 حيث أصبحت معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة محددة بـ 5% عندما يتعلق الأمر بأنشطة الإنتاج وبيع السلع و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى، ما يمكن ملاحظته من خلال المادة أنها تركزت الأنشطة التابعة لنسبة 5% بصفة عامة حيث أخضعت جميع أنشطة الإنتاج وبيع السلع لهذا المعدل دون أن تحدد نشاط بعينه، ونفس الشيء بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالخدمات حيث اعتبرت جميع الأنشطة الأخرى تخضع لنسبة 12%، وقد تم إدراج المهن الغير تجارية (المحامون، الأطباء، الموثقون وغيرهم ممن يقدمون الخدمات للأفراد) ضمن هذا المعدل، وإن كنا نحتفظ بمدلول الأنشطة الأخرى كونها عبارة فمفضافة.¹

06- تعديل سقف الخضوع:

عند تبني نظام الضريبة الجزافية الوحيدة سنة 2007 تم تحديد سقف موحد لكافة الخاضعين لهذا النظام، وهو ألا يتجاوز رقم أعمالهم 3 مليون دج، ثم ارتفع سنة 2010 إلى 5 مليون دج، ثم ارتفع سنة 2013 إلى 10 مليون دج ثم ارتفع بصورة ملحوظة سنة 2015 ليصل إلى مبلغ 30 مليون دج، غير أنه شهد تخفيضا بموجب قانون المالية سنة 2020 ليصبح 15 مليون دج، وكذا تخفيضا بموجب قانون المالية لسنة 2022 ليصبح 8 مليون دج.²

الشكل رقم (01-01): منحى يمثل تغيرات رقم الاعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة

(الوحدة: مليون دج) 2025-2007



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تطور رقم الأعمال 2025-2007

¹ لعلوي محمد، الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه)، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة، مجلة الحقوق العلوم السياسة، جامعة خنشلة، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص 1034.

² طاذا إيمان، أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مرجع سابق، ص 145.

07-تعديل فئات الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة:

حدد قانون المالية لسنة 2007 الفئات الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، أو يمارسون نشاطا حرفيا تقليديا أو يمارسون أنشطة الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية، واستثنى فئات أخرى من هذا النظام تمثلت بالخصوص في تجارة البيع بالجملة، والوكلاء المعتمدين والمصدرين والمنتجين وأصحاب المساحات الكبرى، وأصحاب المهن الحرة وموزعي الوقود، والأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع لمؤسسات مستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والعمليات المتعلقة ببيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، ومنظمي العروض والألعاب والتسلية مختلف أنواعها، وورشات البناء وغيرها. وتم في سنة 2015 توسيع قائمة الخاضعين لهذا النظام لتشمل بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين كل الأشخاص المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين (30) مليون دج، وكذا المستثمرين المستفيدين من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، إلى جانب أصحاب المهن الحرة. غير أن قانون المالية لسنة 2020 تراجع عن هذه التوسعة فأعاد تضيق الفئات الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وحصرها في الأشخاص الطبيعيين واستبعد خضوع الأشخاص المعنويين وأصحاب المهن الحرة لهذا النظام¹.

08- تعديل كيفية تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة:

في نظام التعاقد كانت الضريبة الجزافية الوحيدة تدفع إلى قباضة الضرائب لمكان ممارسة النشاط، وذلك على أربعة أقساط، كل قسط منها يدفع في أجل أقصاه آخر يوم من الثلاثي المعني، ويحدد المبلغ المسدد لكل قسط بتقسيم الضريبة المفروضة سنويا على أربعة، أما إذا صادف يوم تسديد يوم عطلة فإن آخر أجل يمدد إلى يوم عمل يلي مباشرة هذه العطلة. ومع صدور أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2015 احتفظ بنظام الدفع الفصلي حيث تدفع الضريبة لجزافية الوحيدة كل ثلاثة أشهر بالربع من المبلغ الإجمالي من الضريبة المستحقة، كما يمكن للمكلفين بالضريبة لجزافية الوحيدة أن يختاروا الدفع السنوي للضريبة وذلك بتسديد المبلغ الإجمالي السنوي، ابتداءً من الأول من شهر سبتمبر وإلى غاية 30 من نفس الشهر من ذات السنة التي تم فيها تحقيق رقم الأعمال، كما يتم الدفع لتكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة في شكل تسديد واحد في أجل أقصاه يوم إيداع التصريح بين 15 و30 جانفي من السنة (ن+1). وقد تم التخلي عن نظام الدفع الفصلي أي تسديد الضريبة خلال كل ثلاثي من نفس السنة، وحل محله نظام الدفع التصريحي، مع تأسيس

¹. طاطا إيمان، أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مرجع سابق، ص 145.

الفصل الأول:.....فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

طريقتين لتسديد المستحقات الضريبية، حيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح برقم الأعمال وتصفيته خلال آجال معينة، وفق الحالات التالية: دفع كلي لمبلغ الضريبة عند إيداع التصريح التقديري والذي يكون بين الفاتح و30 جوان من لسنة (ن). دفع مجزأ حيث يمنح القانون للمكلف دفع نسبة 50% من الضريبة المستحقة، مع إمكانية تأخير تسديد 50% الباقية من قيمة الضريبة الجزافية المستحقة على أن تدفع على دفعتين متساويتين فتسدد الدفعة الأولى منها والمقدرة بـ25% من الأول إلى 15 سبتمبر، و25% الثانية تدفع من الأول إلى 15 ديسمبر. هذا ويجب على المكلف بالضريبة الجزافية الوحيدة ألا يغفل عن اكتتاب التصريح النهائي بعنوان السنة ن+1 مهما كان رقم أعماله المحقق أو إيراداته المهنية السنوية، وذلك لوجوبية اكتتاب هذا التصريح، مع مراعاة الحالات الثلاث التي قد تنتج عن ذلك¹

09- تعديل طريقة التصريح:

تم إلغاء الإجراء التعاقدى الذي كان ساريا مسبقا وتم تعويضه بالنظام التصريحي وذلك بموجب (المادة 23 من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015)، كما تم فرض اكتتاب تصريح تكميلي في الفترة الممتدة بين 15 و30 يناير من السنة ن+1، مع دفع الضريبة المتعلقة به في حال ما إذا كان رقم الأعمال التكميلي أكبر من رقم الأعمال التقديري. كما تم تغيير آجال اكتتاب التصريح التكميلي، إلى الفترة الممتدة من 20 يناير إلى 15 فبراير من السنة ن+1، حسب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2017. ثم تم إعادة استحداث الإجراء التعاقدى لتحديد رقم الأعمال الخاضع، حيث نصت (المادة 02 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2020) الملغاة بموجب المادة 33 من قانون المالية لسنة 2015 والمعاد استحداثها بموجب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2020 على إعادة استحداث الإجراء التعاقدى المعمول به قبل سنة 2015. حيث كان يتم تحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة من طرف الإدارة الضريبية ويتم اعتماده لمدة سنتين. لتتم إعادة تأسيس النظام التصريحي (التخلي عن الإجراء التعاقدى)، فقد نصت أحكام (المادة 14 من القانون رقم 07-20، المؤرخ في 04 يوليو 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020)، المعدلة للمادة 282 مكرر 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على إجبار المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة الذين اكتتبوا التصريح التقديري لرقم الأعمال، على القيام بحساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. حيث يتعين عليهم اكتتاب التصريح النهائي المتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا في أجل أقصاه 20 جانفي ن+1 مع تسديد الضريبة التكميلية عند إيداع التصريح السالف الذكر، في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال التقديري².

¹ العلوي محمد، الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه)، مرجع سابق، ص 1038.

² عبد الرحيم نادية، تقييم أثر تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة لفترة الممتدة من 2015-2019 على المردودية البانية، دراسة ميدانية على مراكز الضرائب بولاية تلمسان، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 12، 01-05-2022، ص 186-187.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية لموضوع الضريبة الجزافية الوحيدة تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاتاه الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

من الدراسات العربية التي تتقاطع مع دراستنا الحالية، نذكر:

أولاً- دراسة بلحوت عبد المجيد وزواوي عمر حمزة، الانتقال من النظام الجزافي الى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل وتسهيل الإجراءات الجبائية، دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب المسيلة 2007-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، السنة 2019:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية التغيرات التي طرأت على السياسات الجبائية في الجزائر، لا سيما الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود آثار إيجابية وأخرى سلبية لهذا التحول؛ فمن بين الإيجابيات تم تسجيل تعزيز مبدأ الشفافية من خلال التصريح الذاتي من قبل المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى تقليص الأعباء المرتبطة بتجهيز وتحديد وعاء الضريبة من قبل الإدارة الجبائية، مما ساهم في خفض التكاليف، في المقابل سجلت الدراسة عدداً من السلبيات، من أبرزها ضعف الوعي الجبائي لدى المكلفين، مما يؤثر سلباً على التزامهم الضريبي، إلى جانب غياب الشفافية في التصريحات المقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في التحصيل الجبائي، كما أتاح هذا النظام مجالاً لتهرب ضريبي مشروع نتيجة ضعف الرقابة ونقص المعلومات، بالإضافة إلى تذبذب في الإيرادات الجبائية بسبب التغيرات المتكررة في السياسات الجبائية المصاحبة لكل قانون مالي جديد.

ثانياً- دراسة وارزقي ميلود بعنوان التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

وفق قانون المالية لسنة 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الإجراءات الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفق قانون المالية 2017 بالإضافة إلى إحصائيات مداخل الجباية العادية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

- عدم شفافية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين المؤدى إلى نقص في التحصيل الجبائي.
- الضريبة الجزافية الوحيدة مقارنة بالضرائب الأخرى ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي الضرائب والرسوم.

ثالثا- دراسة ديدي جلول وجعفري عمر بعنوان ضرورة إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بالجزائر- دراسة ميدانية على عينة من المكلفين على مستوى ولاية عين تموشنت-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 13، العدد 25، السنة 2024.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مسار إصلاح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال قوانين المالية منذ سنة 2007، إضافة إلى طرح مجموعة من المكنائات المستقبلية لإصلاح هذا النظام، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مدعما بدراسة ميدانية استببانيه، شملت العينة 1108 مكلفا خاضعا للضريبة الجزافية الوحيدة على مستوى ولاية عين تموشنت (غرب الجزائر). توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الحالية حتى وإن كان الهدف منها تبسيط الإجراءات وتخفيف الضغط الضريبي على المكلفين تبقى إصلاحات نظرية محضة غير ملموسة ميدانيا، غير أن الواقع والتجربة أكدت عدم فاعلية هذا النظام في كبح التجاوزات غير القانونية وفي تحقيق العدالة والكفاءة الضريبية.

رابعا- طالبى بن عيسى الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر - تخفيف وتبسيط للإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017، مقال في مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جوان، 2018.

حيث توصل إلى النتائج التالية:

- إن تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة التي تقوم مقام كل من " الرسم على النشاط المهني"، "الرسم على القيمة المضافة"، "الضريبة على الدخل الإجمالي"، هو اختزال توحيد وتبسيط للضريبة بالنسبة للمكلف بها.
- إن إلغاء التقييم الإداري للضريبة الجزافية الوحيدة يعتبر بمثابة سعي المشرع الجزائري " النظام الجبائي التصريحي " مثل نظام الربح الحقيقي.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

من الدراسات الأجنبية التي تتقاطع مع دراستنا الحالية، نذكر:

أولاً- دراسة فايز بلقيس بعنوان مرونة النظام الضريبي في باكستان وفعاليتها، مراجعة التنمية في باكستان، المجلد 43، السنة 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مرونة واستجابة النظام الضريبي في باكستان خلال الفترة من 1974 إلى 2004، باستخدام منهجية مؤشر ديفيزيا، وتُظهر النتائج أن الإيرادات الضريبية لم تكن تنمو بشكل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس ضعفاً في البنية الضريبية وفعالية تطبيق السياسات المالية.

ثانياً- دراسة مصطفى محمود عبد القادر بعنوان اصلاح السياسة الضريبية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد2، السنة 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الخلل في النظام الضريبي من خلال تحقيق العدالة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، تبرز الدراسة أن النظام الحالي يعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة¹، ويعاني من ضعف في العدالة، وانتشار التهرب الضريبي، وتعقيد الإجراءات، ومن ثم تقترح إصلاحات تشمل مراجعة شرائح ضريبة الدخل، فرض ضرائب على الثروة، دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتبسيط النظام الضريبي للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشفافية والثقة بين الدولة والممولين، بما يضمن زيادة الإيرادات دون تحميل المواطنين أعباء إضافية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماع تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة جباية الإيرادات الضريبية في عدد من الدول المختارة، مع تركيز خاص على العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2021.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات البحث ولأجراء تحليل البيانات وتهدف إلى بيان مدى تأثير اعتماد التقنيات الرقمية في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الشفافية وسهولة الإجراءات، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الإيرادات، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى التحول الرقمي ونمو الإيرادات الضريبية، إلا أن العراق لا يزال متأخرًا نسبيًا في هذا المجال، مما يتطلب الإسراع في تبني أنظمة ضريبية رقمية فعالة، مستفيدة من تجارب الدول التي حققت نتائج إيجابية في هذا الجانب.

دراسة فصحة أسماري، سيد يمّام وإتسيهوت سمرياب، الضرائب التقديرية والعدالة: أدلة من القطاع غير الرسمي في إثيوبيا، مركز التنمية والضرائب الدولية (ICTD)، 2024

تتناول هذه الدراسة هذه القضية تجريبياً في حالة إثيوبيا، وربما تكون أول دراسة من نوعها في البلاد. نستكشف آثار نظام الضريبة الافتراضية على العدالة في أديس أبابا، إثيوبيا. كما نقيم بشكل نقدي توزيع الدخل

الفصل الأول:فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين النظام التصريحي والنظام التعاقدى

بين العاملين في القطاع غير الرسمي مع مراعاة مختلف المقاييس الاجتماعية، مثل النوع الاجتماعي. مجموعة البيانات الرئيسية التي نستخدمها لمعالجة أسئلة بحثنا هي بيانات مسح المشاريع الصغيرة غير الرسمية (IME) التي جمعها مركز BAN-DRCE لأبحاث التنمية للتميز (BAN-DRCE) بالتعاون مع مؤسسة فقد : (SNV) Nederland se Nederland se في إثيوبيا من أديس أبابا في عام 2021. باستخدام التحليل الوصفي ونهج تمثيل دافعي الضرائب، نجد أن فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي باستخدام نظام الضرائب المفترض القائم على حجم الأعمال سيكون غير عادل أفقيًا ورأسياً.

يُظهر تحليلنا أن حوالي 44% من شركات القطاع غير الرسمي التي شاركت في المسح تكسب أقل من الحد الأدنى لضريبة دخل الأعمال في القطاع الرسمي. معظم هذه الشركات، التي تبلغ نسبتها 44%، مملوكة للنساء. تتمثل الأسباب المعقولة لعدم عدالة فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي في تعقيد كيفية تحديد العبء الضريبي المفترض، وعدم وضوح هذه العملية. لذلك، يتطلب نظام الضرائب المفترض في إثيوبيا مناقشة جادة تمتد حتى المراجعة.

وفي الأخير فقد بذلت الجزائر جهود لإصلاح نظامها الجبائي من خلال استحداث الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بموجب قانون المالية لعام 2007. وتهدف هذه الضريبة إلى تبسيط الإجراءات وتوسيع الوعاء الضريبي لتشمل صغار التجار والحرفيين والمهن الحرة ممن لا تتجاوز أرقام أعمالهم 8 ملايين دينار جزائري، ويُقدم الفصل لمحة عامة عن مفهوم النظام الضريبي بخصائصه التي تضمن العدالة، ويُعرّف بأنظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر، وهي: النظام الحقيقي (للمكلفين الكبار)، والنظام المبسط (للمهن الحرة والأعمال غير التجارية)، والضريبة الجزافية الوحيدة، ويُحدد الفصل المعدلات المطبقة على هذه الضريبة (5% للأنشطة الإنتاجية والبيع، و12% للأنشطة الأخرى)، ويُعدد الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات، مثل مؤسسات جمعيات المعوقين والمشاريع الاستثمارية للشباب، كما يُبين الفصل التزامات المكلفين الخاضعين للنظام المبسط، ويُقارن بين النظام الجزافي والنظامين التصريحي والتعاقدى، مؤكداً أن النظام الجزافي يجمع بين دقة النظام التصريحي ومرونة النظام التعاقدى في إدارة التكاليف، مما يعكس جهود الجزائر نحو نظام ضريبي أكثر فعالية وعدالة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بالمركز الجوي للضرائب برج

بوعريج

تمهيد:

يشكّل عرض وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة أداة أساسية لفهم فعالية هذا النظام الجبائي ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة على مستوى الإدارة الجبائية، توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين مردودية التحصيل. فمن خلال تتبّع المؤشرات الكمية المرتبطة بعدد المكلفين، الحصيلة الضريبية، متوسط التحصيل، يمكن تقييم السياسات الجبائية المطبقة، خاصة في ظل التحوّل من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى. ويُعد هذا التحليل ضروريًا ليس فقط لرصد الأداء الحالي للإدارة الجبائية، بل أيضًا لتوجيه الإصلاحات المستقبلية وفق معايير الفعالية والعدالة الجبائية

المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب - برج بوعريّيج -

المبحث الثاني: عرض وتحليل الاحصائيات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب - برج بوعريّيج -

تتجه الإدارة الجبائية نحو تحسين خدماتها بهدف خلق مرونة وتعزيز الوعي الجبائي لدى المكلفين، وذلك من خلال إنشاء آليات جديدة تسهل على المكلفين تقديم تصريحاتهم الضريبية وتسديد الضرائب، في هذا السياق، يأتي دور مراكز الضرائب على مستوى الوطن كواجهة للتواصل المباشر بين الإدارة الجبائية والمكلفين. في هذا المبحث، سيتم تقديم مقدمة شاملة حول مركز الضرائب لولاية برج بوعريّيج، والذي يعد إحدى الوحدات الرئيسية للإدارة الجبائية في المنطقة، سيتم تحديد مهامه وهياكله الواردة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الذي ينظم تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ومهامها. يهدف هذا الفصل إلى توضيح دور مركز الضرائب في توفير خدمات جبائية متطورة وفعالة، وتعزيز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين من خلال توفير بيئة مريحة وسهلة لتقديم التصريحات وتسديد الضرائب، كما سيتم التطرق إلى الآليات والإجراءات التي تتبعها المركز لضمان تحقيق أهدافه بفعالية وكفاءة.

المطلب الأول: تعريف المركز الجوّاري ومهامه

في إطار برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها تم إطلاق ما يسمى بالمراكز الجوّارية للضرائب سنة 2006، لتعوض وتدمج كل من مفتشيات وقباضات الضرائب على المستوى الوطني بعد افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب . تعتبر المراكز الجوّارية للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصرا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

أولا: تعريف المركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج

تأسس المركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج في يوم 25 رجب 1444هـ الموافق ل 16 فيفري 2023م، تم تدشينه من قبل والي ولاية برج بوعريّيج، يعتبر مصلحة عملية جديدة تابعة لمركز الضرائب لولاية برج بوعريّيج محليا للمديرية الولائية للضرائب ببرج بوعريّيج وإقليميا للمديرية الجهوية للضرائب سطيف. يقوم هذا المركز بالاهتمام بالمؤسسات المتوسطة، والخاضعين له هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين لا يفوق رقم اعمالهم 8.000.000 دج، يختص بتسيير ملفات الرقابة الجبائية، تحصيل الضرائب ويسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له بإتمام واجباتهم الجبائية والمتمثلة في:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي .

- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية .
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.
- الأشخاص الخاضعين للمركز الجوّاري للضرائب.

ثانياً: مهام المركز الجوّاري للضرائب

1. مجال تأسيس الضريبة

ويتمثل في المهام التالية:

- تنظيم جميع المعلومات الجبائية واستغلالها أفضل استغلال
- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية
- إعداد برامج التدخل للذين يمولون الضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها
- دراسة العرائض والشكاوى والعمل على تنظيم أشغال للجان الطعن ومتابعة المنازعات الجبائية ومسك الملفات المرتبطة بها
- التحليل وتقييم الدوري لعمل المفتشيات وإعداد ملخص عن ذلك والقيام بأي إجراء من شأنه أن يحسن من عملها.

2. مجال التحصيل:

فهنا نجد العديد من المهام وتتمثل في:

- القيام بالرقابة القبالية لحسابات وتسيير الضرائب وتصنيفها؛
- متابعة قباضات الضرائب في تحملها مسؤولياتها؛
- تنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات والضبط المستمر للملفات المتعلقة بها؛
- متابعة تطور الدعاوي أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- تحلل وتقوم دورياً عمل القباضات وتقتراح أي تدابير من شأنها أن تحسن عملها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج

يتكون المركز الجوّاري للضرائب من ثلاثة (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير:

وتكلف بالمهام التالية:

- التكلّف بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية الشكلية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات؛
 - المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة؛
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها؛
 - معالجة طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - تضم المصلحة خمس مصالح فرعية:
 - المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
 - المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
 - المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.
- 2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:**

وتكلف ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
 - اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية.
- وتنظم المصلحة أربع مصالح فرعية:

1.2. مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف ب:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

- التّكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة

2.2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

2.2. مصلحة التدخّلات، التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف ب:

- برمجة وانجاز التدخّلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

4.2. مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعيات إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف ب:

- دراسة كل طعن نزاعي أو اعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات اقرها المركز؛

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة الى الهيئات القضائية

تعمل على تسيير:

1.3. مصلحة الاحتجاجات:

وتكلف ب:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر الخطأ؛

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

- معالجة منازعات التحصيل.

2.3. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية:

وتكلف ب:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة

المضافة و لاختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون

والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3.3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:

وتكلف ب:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح

المعنية؛ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة

بها؛

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح

المعنية

4. القبضة:

وتكلف ب:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو

الجدول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل

الجبري لضريبة؛

- مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس

المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛

- مصلحة المحاسبة؛

- مصلحة المتابعات التي تنظم في شكل فرق.

5. مصلحة الاستقبال والإعلام:

هي مصلحة تعمل تحت سلطة رئيس المركز مباشرة، وتكلف ب:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

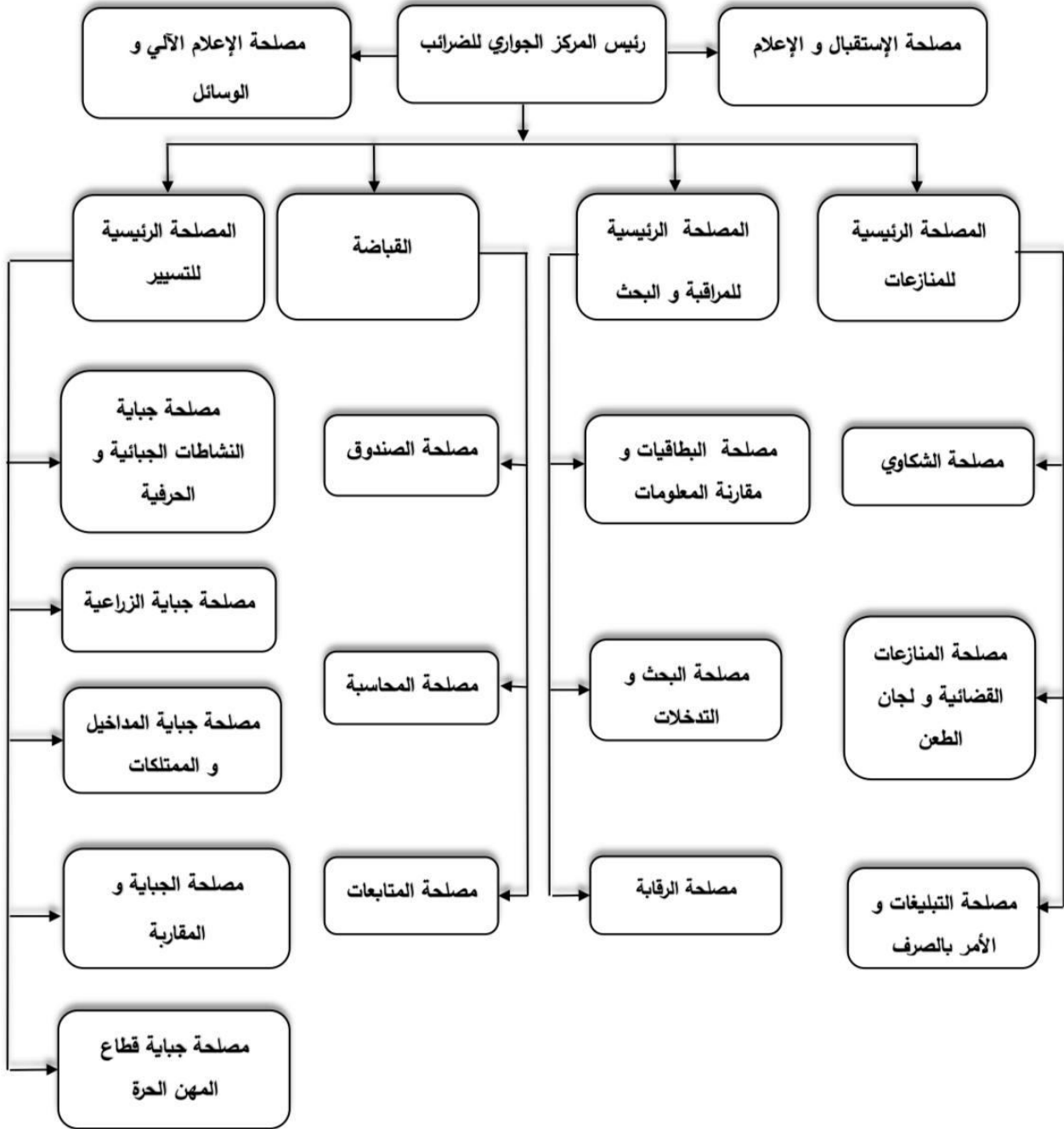
6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

تابعة مباشرة لرئيس المركز وتكلف ب:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وامن المقرات.

ويمكن توضيح هيكلية مركز الضرائب لولاية برج بوعريّيج في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب - ب ب ع -



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المركز الجوّاري للضرائب - ب ب ع -

المبحث الثاني: عرض وتحليل الإحصائيات المتعلقة بنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة

بناءً على الفرضيات التي تم الانطلاق منها لإنجاز هذه الدراسة، سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الإحصائيات المتعلقة بالحصيلة الضريبية وما يرتبط بها من متغيرات انطلاقاً من سنة تأسيس هذا النظام عام 2007، وإلى غاية سنة 2023، وهذا بغرض الوقوف على مدى التزام المكلفين بأداء واجباتهم الضريبية، وكذا بغرض الوقوف على مدى تطور الحصيلة الضريبية ضمن نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة.

عطفاً على ما سبق سيتم خلال هذا المبحث أيضاً إجراء مقابلة شخصية مع رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير بغرض الوقوف على مدى قدرة الإدارة الضريبية على تطبيق نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة وفق الأسلوب التعاقدية.

المطلب الأول: تحليل مدى تطور الحصيلة الضريبية للضريبة الجزائرية الوحيدة

تُقاس نجاعة النظام الضريبي عادة، بناءً على وفرة الحصيلة الضريبية وكذا بناءً على مستوى التزام المكلفين بالضريبة، إذ سيتم من خلال هذا المطلب الوقوف على مختلف الإحصائيات التي من شأنها اطلعنا على مدى نجاعة نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة في تعزيز الحصيلة الضريبية.

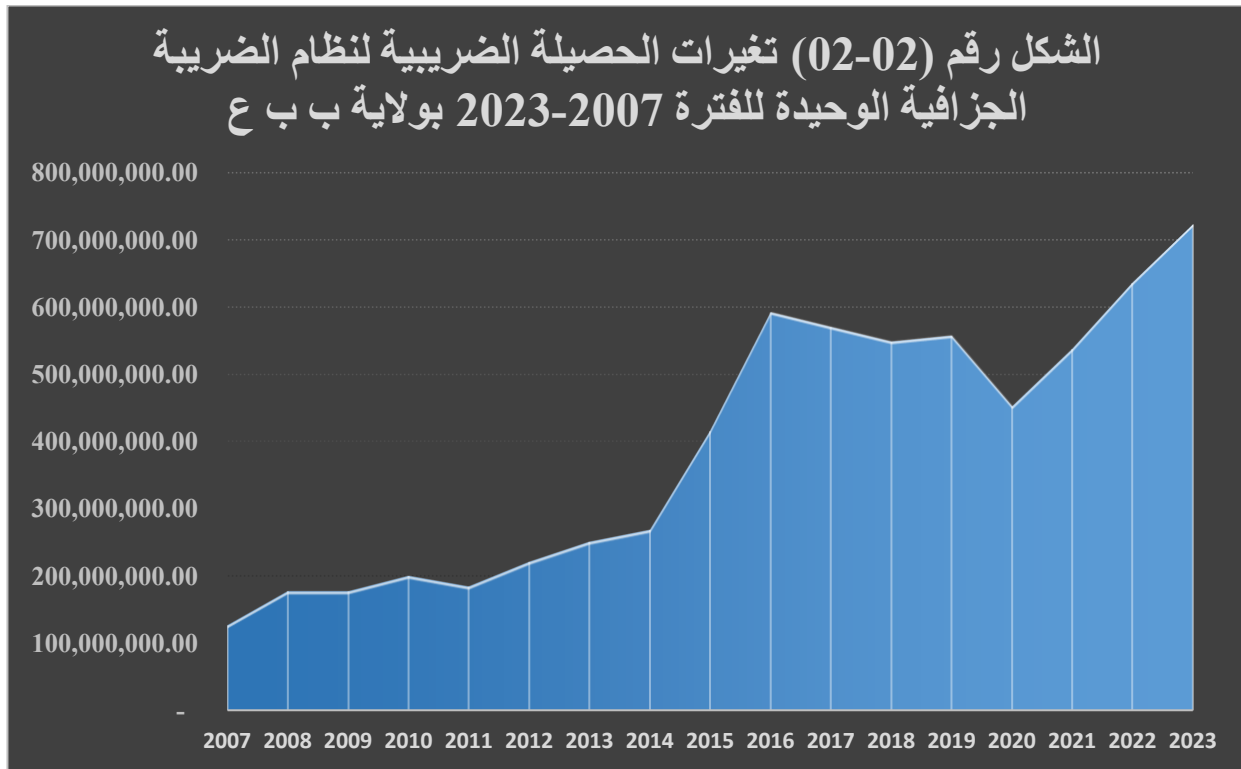
يبين الجدول التالي إحصائيات الضريبة الجزائرية الوحيدة من 2007 إلى 2023 في ولاية برج بوعريّيج

الجدول رقم (02-01): الإيرادات المحصلة من الضريبة الجزائرية من 2007 إلى 2023

السنوات	عدد المكلفين	الحصيلة الضريبية	متوسط الحصيلة للمكلف الواحد
2007	20 013,00	126 185 593,00	6 305,18
2008	20 503,00	177 091 193,00	8 637,33
2009	21 335,00	177 499 545,00	8 319,64
2010	22 829,00	199 656 431,00	8 745,74
2011	19 847,00	184 410 006,00	9 291,58
2012	21 269,00	220 960 965,00	10 388,87
2013	21 682,00	250 980 474,00	11 575,52
2014	22 183,00	268 718 293,00	12 113,70
2015	27 098,00	415 697 054,00	15 340,51
2016	32 815,00	592 235 328,00	18 047,70
2017	36 295,00	569 752 548,00	15 697,82
2018	38 551,00	548 229 746,00	14 220,90
2019	40 524,00	557 151 696,00	13 748,68
2020	39 205,00	451 716 095,00	11 521,90
2021	40 980,00	537 496 547,00	13 116,07
2022	39 996,00	635 678 405,00	15 893,55
2023	39 378,00	722 686 475,00	18 352,54

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب - ب ب ع -

وللقيام بدراسة معمّقة سنقوم بتمثيل معطيات الجدول في شكل منحنيات بيانية:



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

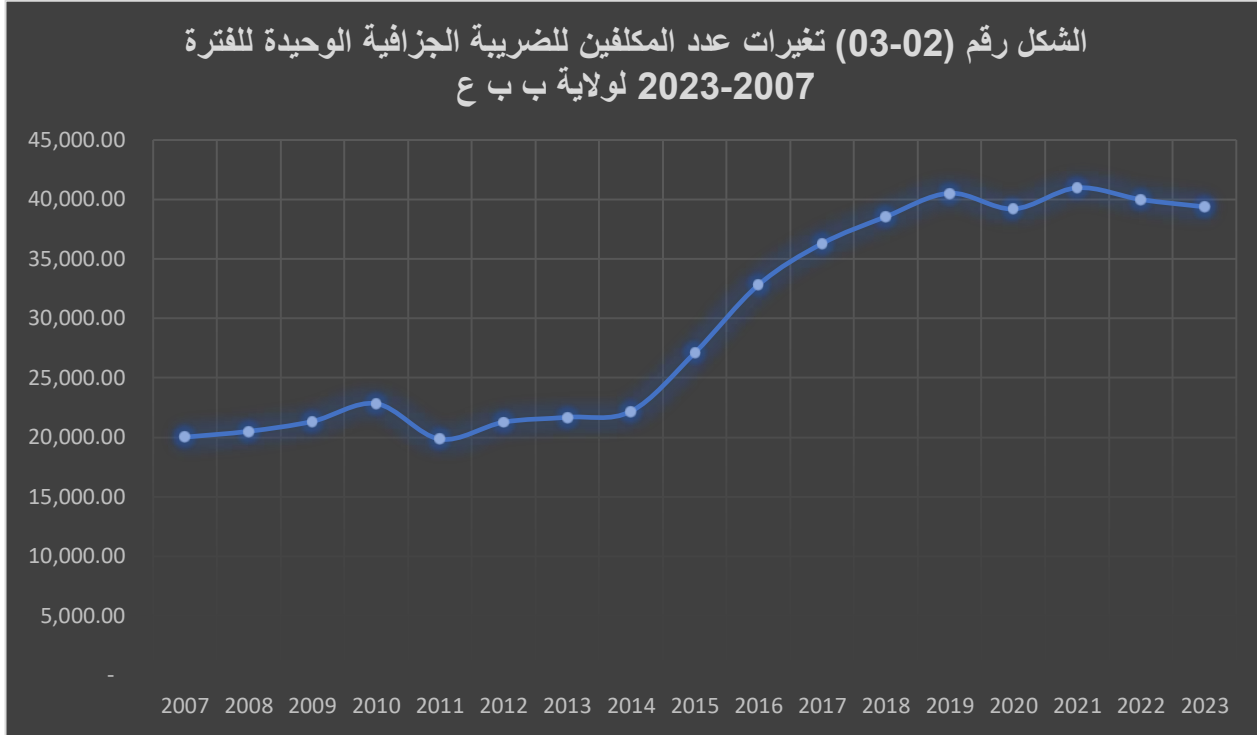
من خلال الجدول رقم (02-01) والشكل رقم (02-02) الذي يمثل تطور الحصيلة الضريبية للضريبة الجزافية الوحيدة لولاية برج بوعريّيج خلال الفترة الممتدة (2007-2023) نلاحظ وجود ثلاث مراحل رئيسية في تطور الإيرادات.

المرحلة الأولى تمتد من (2007-2023) حيث كان مستوى التحصيل الضريبي منخفض نسبيا و مستقر، مما يعكس اما محدودية النشاط الاقتصادي أو ضعف فعالية نظام التحصيل خلال هذه الفترة. اما المرحلة الثانية و التي تمتد من سنة (2014-2017) فقد شهدت تحسنا ملحوظا في مستويات التحصيل الضريبي حيث بدأت الأرقام في الارتفاع بشكل تدريجي خاصة سنتي 2016 و 2017 هذا الارتفاع راجع الى عوامل متعددة من بينها تحسن مناخ الاستثمار في الولاية و توسع القاعدة الجبائية بالإضافة الى العامل الرئيسي ألا وهو تغيير نظام الضريبة من النظام التعاقدى الى التصريحي غير ان الفترة الموالية شهدت انخفاض نسبي نتيجة بعض الازمات على رأسها جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلبا على وتيرة الإنتاج والنشاط التجاري على المستوى الوطني والمحلي أما ابتداءً من سنة 2021 سجلنا انتعاشا واضحا في التحصيل الضريبي قد يكون نتيجة لتعافي الاقتصاد المحلي بعد الازمة الصحية.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج

غير أن السؤال المطروح، هل زيادة الحصيلة الضريبية، مؤشر إيجابي على التزام المكلفين، وكذا على فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟

إن السؤال السابق، قادنا إلى ضرورة معرفة أسباب تزايد الحصيلة الضريبية، وفيما يلي تمثيل بياني لعدد الملفات للمكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.



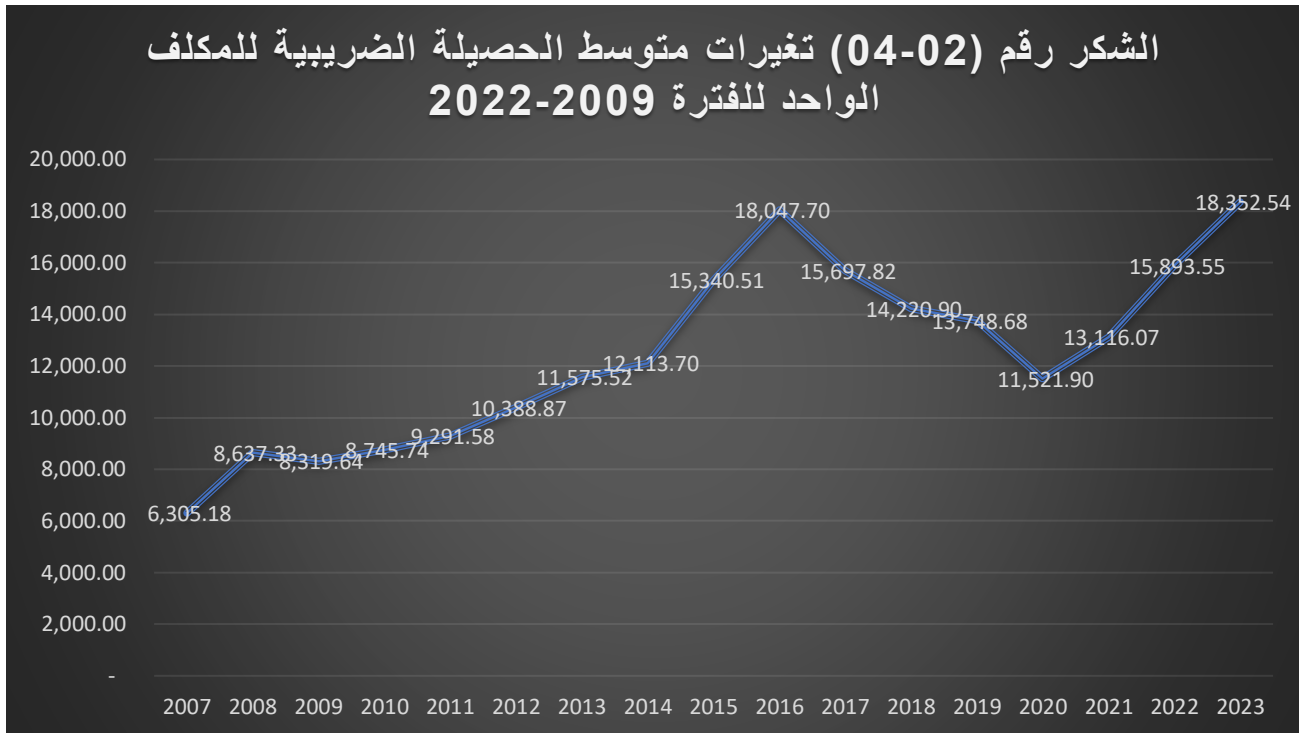
المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول رقم (02-01) والشكل رقم (02-03) نلاحظ ان المنحنى البياني يمثل تطور عدد المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2023، حيث يُظهر منحنى تصاعدياً عاماً مع بعض التذبذبات. ففي الفترة بين 2007 و2013، شهد العدد نمواً بطيئاً نسبياً، ما يعكس محدودية التغطية الجبائية أو غياب إصلاحات هيكلية واضحة، ثم سُجل ارتفاع حاد بين 2014 و2016، بما أنه تم الاعتماد على النظام التصريحي بدلا من النظام التعاقدى. أما بين 2017 و2020، فقد تميزت الفترة بنوع من الاستقرار قبل أن يشهد العدد تراجعاً ملحوظاً سنة 2020، وهو ما يمكن ربطه بتداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وفي المقابل، عرفت الفترة من 2021 إلى 2023 انتعاشاً قوياً وملحوظاً في عدد المكلفين، ما يشير إلى تعافٍ اقتصادي محتمل، وتحسن في آليات التسجيل والتحصيل، ويعكس جهود الإدارة الجبائية في توسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمركز الجوي للضرائب برج بوعيريج

ومن خلال مقارنة كل من المنحنى (2-2) والمنحنى (3-2)، اتضح جلياً أن هناك علاقة طردية بين المنحنيين، الأمر الذي يؤكد أن زيادة الحصيلة الضريبية لم تنتج عن الزيادة في تصريح والتزام المكلفين، وإنما كانت تتزايد نتيجة لتزايد عدد الملفات التابعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ولتأكيد الافتراض السابق، تم تحليل متوسط الحصيلة الضريبية لكل مكلف بغرض الوقوف على مستوى تصريح المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول رقم (01-02) والشكل رقم (04-02) الذي يوضح تطور متوسط التحصيل الضريبي للمكلف الواحد خلال الفترة من 2007 إلى 2023، يُظهر اتجاهاً عاماً تصاعدياً مع بعض التذبذبات التي تعكس تأثر النظام الضريبي بالظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية. بدأ المتوسط في الارتفاع بشكل تدريجي من سنة 2007 إلى غاية 2016، حيث بلغ أول ذروة له عند 18,047.70، ما يشير إلى تحسن في أداء الإدارة الضريبية وتوسع في القاعدة الضريبية نتيجة تغيير نظام التصريح من التعاقدى الى التصريحي. غير أن الفترة ما بين 2017 و2020 شهدت تراجعاً ملحوظاً، بلغ أدناه في سنة 2020 (11,521.90)، نتيجة التأثيرات السلبية لأزمة جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، والتي قلصت النشاط الاقتصادي وبالتالي تقلص التحصيل الضريبي. ابتداءً من سنة 2021، بدأ التحصيل في التعافي من جديد، ليجل في 2023 أعلى مستوى له (18,352.54)، ما يعكس نجاح السياسات الإصلاحية وتعافي الاقتصاد تدريجياً

الفصل الثاني: دراسة حالة بالمركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج

وقد أكد الشكل أعلاه الافتراض المطروح، حول أن زيادة الحصيلة الضريبية لم تكن ناتجة عن زيادة تصريح المكلفين بأوعيتهم الحقيقية، وإنما ناتج عن زيادة عدد المكلفين الذي انعكس على زيادة الحصيلة الضريبية، فضلا عن هذا فقد أكد تحليل متوسط الحصيلة الضريبية للمكلف الواحد، قلة التصريح من طرف المكلفين، إذ يقترب متوسط الحصيلة للمكلف الواحد عادة من الحد الأدنى للضريبة الذي تُقره الدولة، الأمر الذي يؤكد إما عدم تصريح المكلفين بأوعيتهم الصحيحة والاكتفاء بالتصريح بمبالغ تقترب من الحد الأدنى، وإما وجود عدد من المكلفين لا يلتزمون بالتصريح اطلاقا، الأمر الذي ينعكس على انخفاض مستوى الحصيلة الضريبية ومنه انخفاض متوسط الحصيلة للمكلف الواحد.

وبغرض التأكد من سبب ضعف الحصيلة الضريبية للضريبة الجزائرية الوحيدة، تم طلب الإحصائيات المتعلقة، بعدد المصرحين، وقد تم حصولنا على الإحصائيات الخاصة بسنة 2022.

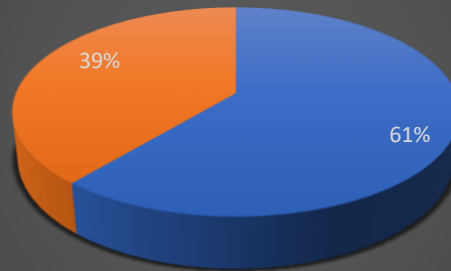
الجدول رقم (02-02): وضعية التصريحات المكتتبة للسنة المالية 2022

التصنيف	عدد الخاضعين للنظام		التصريحات التقديرية				التصريحات النهائية			
	الجزائي		تصريحات تفوق الحد الأدنى		الحد الأدنى		مداخل الجدد		مداخل القديماء	
	القديماء	الجدد	العدد	رقم الاعمال/المداخيل	العدد	رقم الاعمال/المداخيل	العدد	رقم الاعمال/المداخيل	العدد	رقم الاعمال/المداخيل
الأنشطة التجارية (5%)	21891	2133	6277	1 983 989 329,00	2139	361 572 000,00	411	108 737 363,00	5876	1 488 170 168,00
المهن الحرة (12%)	1583	516	948	261 051 715,00	179	14 124 632,00	47	3 797 667,00	1108	366 786 674,00
خدمات (12%)	14260	1230	4532	668 490 488,00	373	22 082 645,00	257	30 343 220,00	3330	307 707 840,00
نشاط مختلط (5% و 12%)	375	24	61	24 456 000,00	9	2 550 000,00	2	-	60	44 373 209,00
الإجمالي	38109	3903	11818	2 937 987 532,00	2700	400 329 277,00	717	142 878 250,00	10374	2 207 037 891,00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب - ب ب ع -

بناءً على معطيات الجدول السابق، سيتم إعداد مجموعة من الدوائر النسبية بغرض الوقوف على مدى التزام المكلفين بالضريبة التابعين للضريبة الجزائرية الوحيدة.

الشكل رقم (02-05) عدد المكلفين الملتزمين بعملية التصريح
لسنة 2022



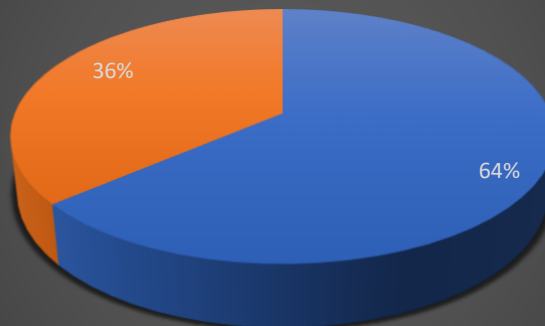
المكلفين المصرحين. المكلفين الغير مصرحين.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-02)

من خلال معطيات الشكل رقم (02-05) الذي يوضح عدم التزام الغالبية الساحقة للمكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، فمن عدد إجمالي للمكلفين يقدر بـ: 39 996 مكلف، لم يتم بعملية التصريح سوى 14 518 مكلف، ما يعني أن 61% من المكلفين لا يلتزمون بالتصريح إطلاقاً، الأمر الذي من شأنه التأثير على الحصيلة الضريبية، من جهة، كما أنه يساهم في عدم تحقيق العدالة الضريبية من جهة أخرى.

بعد ما سبق، طُرح افتراض، يقضي بإمكانية أن غير المصرحين قد يكونون من المكلفين الجدد الذين لا خبرة لديهم بالالتزامات الضريبية، حيث يفترض أن يكون المكلفين شوي الخبرة أكثر التزاماً، الأمر الذي دفعنا لضرورة تحليل مدى التزام المكلفين القدامى التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

الشكل رقم (02-06) عدد المكلفين القدامى الملتزمين بعملية
التصريح لسنة 2022



المكلفين القدامى المصرحين المكلفين القدامى الغير مصرحين

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-02)

من خلال معطيات الشكل رقم (02-06) نرى الفجوة الكبيرة في نسبة التصريح الجبائي لدى المكلفين القدامى، حيث بلغ عدد الغير مصرحين 21674 مكلفاً، مقابل 13801 مكلفاً فقط قاموا بالتصريح، هذا التفاوت يعكس بوضوح ضعف مستوى الالتزام الجبائي ضمن هذه الفئة، مما يبرز محدودية النظام التصريحي السابق في تحقيق الشمول والامتثال الضريبي، ويُعد هذا الواقع أحد المبررات الأساسية التي دفعت الإدارة الجبائية إلى التراجع عن النظام التصريحي، والاتجاه نحو النظام التعاقدى الذي يُمكنها من تقدير رقم أعمال المكلفين بطريقة أكثر واقعية وفعالية، وبالتالي تحسين مردودية التحصيل وتقليص التهرب الضريبي. كما يشير هذا المعطى إلى ضرورة تعزيز التوعية الجبائية، وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى رقمنة التعاملات لتشجيع التصريح الطوعي وتوسيع الوعاء الضريبي.

وبعد كل ما سبق يمكن القول:

- عدم التزام المكلفين بالتصريحات اللازمة، يجعل من النظام التصريحي نظام لا يتوافق مع المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بصفة عامة مهما كانت خبرتهم بخصوص نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- إن النظام التصريحي للضريبة الجزافية الوحيدة يسهم في تزايد عدم تحقق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين.

إن كل ما سبق شكل مبررات موضوعية لتحول الإدارة الضريبية من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى.

المطلب الثاني: تحليل قدرة الإدارة الضريبية على تطبيق النظام التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة

بناء من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها ومن خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة من خلال السنوات الممتدة من 2007 إلى 2023، وبغرض التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها من جهة، وكذا بغرض الوقوف على مدى قدرة الإدارة الضريبية على تطبيق النظام التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة، تم إجراء مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة التسيير بالمركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّج بتاريخ 30 أفريل 2025 على الساعة الرابعة عشر (14:00) وهذا بغرض طرح مجموعة من الأسئلة تمحورت حول:

- 01- ما هي أهم المبررات التي دفعت إلى انتقال الإدارة الضريبية من نظام الإخضاع التصريحي إلى نظام الإخضاع التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة؟

02- هل للإدارة الضريبية القدرة على تسيير هذا العدد الهائل من الملفات وفق النظام التعاقدى؟

وكإجابة على الأسئلة السابقة، أورد رئيس مصلحة التسيير بالمركز الجوي للضرائب برج بوعريريج ما يلي:

أما بخصوص تحول الإدارة الضريبية من نظام الإخضاع التصريحي إلى نظام الإخضاع التعاقدى للضريبة الجزافية الوحيدة، فإن للإدارة الضريبية العديد من المبررات، أهمها:

1. نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة؛
2. عدم التزام المكلفين بالتصريح؛
3. عدم ملائمة النظام التصريحي لنوع المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، خصوصاً وأن غالبيتهم من صغار التجار والحرفيين؛
4. غالباً ما يفتقر المكلف إلى اليقين الضريبي في النظام التصريحي، حيث يمكن أن تتغير التقديرات بعد التدقيق، مما يؤدي إلى خلافات ونزاعات طويلة ومكلفة مع الإدارة الضريبية.
5. قد تتسم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالتوتر في النظام التصريحي، حيث تُنظر إلى الإدارة غالباً كجهة تدقيق ومحاسبة صارمة؛
6. يستنزف النظام التصريحي قدرًا كبيرًا من موارد الإدارة الضريبية في عمليات التدقيق والمراجعة الشاملة لعدد كبير من الإقرارات، مما يقلل من فعاليتها في التعامل مع الحالات الأكثر تعقيدًا أو ذات المخاطر العالية؛
7. نقص الحصيلة الجبائية.

أما بخصوص مدى قدرة الإدارة الضريبية على تسيير هذا العدد الهائل من الملفات وفق النظام التعاقدى، فقد أورد رئيس مصلحة التسيير بالمركز الجوي للضرائب برج بوعريريج ما يلي:

تمتلك الإدارة الضريبية القدرة على تسيير هذا العدد الهائل من الملفات وهذا لما يلي:

1. خبرة أعوان الإدارة الضريبية بخصوص هذا النظام والذي كان ساريا منذ 2007 إلى غاية 2015؛
2. توجيه عدد من إطارات مصلحة الرقابة والبحث نحو مصلحة التسيير سيشكل دعما بشريا من شأنه التسهيل من عملية إدارة هذه الملفات؛
3. فضلا على ما سبق، ورغم أن المركز الجوي لبرج بوعريريج لم يرقم بعد، إلا أنه مبرمج ليستفيد من الهيكلة الرقمية في القريب العاجل، ما من شأنه التسهيل في عملية تسيير هذه الملفات.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى المركز الجوّاري للضرائب برج بوعريّيج والمقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة التسيير للمركز نفسه اتضح لنا ان الحصيلة الضريبية وعدد المكلفين في منحنى تصاعدي خاصة بعد سنة 2015 أي بعد الاعتماد على النظام التصريحي الا ان هذا التصاعد لم يكن إيجابيا بالنسبة لمتوسط التحصيل الضريبي للفرد الواحد وعدم قيام أغلبية المكلفين بإيداع تصريحاتهم او إيداع الحد الأدنى، كل هاته الأسباب أدت الى عودة الإدارة الضريبية الى النظام التعاقدى وقدرتها على تسيير جميع ملفات المكلفين، هذا ما أكدّه رئيس مصلحة التسيير بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية.

الختامة

خلصت هذه الدراسة محاولة الإدارة الضريبية الجزائرية التحول من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى في إطار الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك لتحسين فعالية التحصيل الجبائي وضبط النظام الضريبي بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمكلفين، وقد أظهرت التحليلات أن هذا التحول جاء نتيجة جملة من العوامل والمبررات، أبرزها ضعف الحصيلة الجبائية في ظل النظام التصريحي للضريبة الجزافية الوحيدة، و صعوبة مراقبة التصريحات الجبائية، بالإضافة إلى محدودية وعي المكلف وعدم القدرة على التعامل مع الالتزامات الضريبية.

غير أن العودة إلى النظام التعاقدى، ورغم ما قد تحققه من مرونة في التسيير، تطرح إشكالات عملية تتعلق بمدى قدرة الإدارة الجبائية على ضمان العدالة الضريبية وتقادي التقديرات غير العادلة، لاسيما في ظل التوسع الاقتصادي الضغط الإداري على المراكز الجوارية للضرائب.

أولاً- نتائج الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية، فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمحورت أساساً حول:

- ✚ تحسين فعالية الحصيلة الجبائية، فالتحول من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى يعد محاولة لتحسين مردودية الجباية خصوصاً ضمن نطاق الضريبة الجزافية الوحيدة، فضلاً عن ضبط النظام الضريبي بما يتماشى طبيعة المكلفين،
- ✚ تعد صعوبة مراقبة التصريحات الضريبية ضمن نطاق الضريبة الجزافية الوحيدة، ما يفتح الباب أمام المكلفين للتلاعب بالتصريحات من أهم المبررات التي دفعت الإدارة الضريبية نحو التحول من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى؛
- ✚ شكل محدودية وعي المكلفين وعدم التزامهم بدفع الضريبة، دافعا أساسيا للإدارة الضريبية للتحول من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدى؛
- ✚ مزايا النظام التعاقدى، الذي يوفر سلطة أكبر للإدارة الضريبية في تقدير الأوعية الضريبية من شأنه التقليل من تلاعب المكلفين بالتصريحات، فضلاً عن مساهمة هذا النظام في تعزيز التزام المكلف بالضريبة؛
- ✚ تحول الإدارة الضريبية نحو النظام التعاقدى من شأنه زيادة العدالة بين المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ثانياً- اختبار صحة الفرضيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

- ✚ تم إثبات صحة الفرضية الأولى، إذ أن أهم مبررات تحول الإدارة الضريبية من الأسلوب الإفصاحي إلى الأسلوب التعاقدية تمثلت أساساً في عدم ملائمة هذا الأسلوب التصريحي لنوع المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، فضلاً عن ضعف الحصيلة الضريبية؛
- ✚ تم تفي صحة الفرضية الثانية، ففي ظل رقمنة أغلب المراكز الجوارية للضرائب، وفي ظل عدد إطارات الضرائب الموظفين على مستوى المصلحة الرئيسية للتسيير التابعة لمختلف المراكز الجوارية للضرائب، فإن للإدارة الضريبية القدرة على تطبيق الأسلوب التعاقدية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ثالثاً- الاقتراحات:

- من خلال إتمام الدراسة من جانبيها النظري والتطبيقي، يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات التالية:
- ✚ الإعلام المستمر بتعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لتسهيل استيعابها من طرف أعوان الإدارة والمكلفين على حد سواء؛
- ✚ تعميم الرقمنة على مستوى كافة المراكز الجوارية للضرائب بما يسهل عملية متابعة ملفات المكلفين بالضريبة وكذا بما يساهم في تحسين عملية التقدير؛
- ✚ زيادة تأهيل موظفي الإدارة الجبائية وتوفير شروط العمل الملائمة لهم من أجل أداء مهامهم على أكمل وجه؛
- ✚ نشر الوعي الضريبي لدى المكلف بإقناعه بضرورة تسديد الضريبة لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الضريبية، مما يساهم في التقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

رابعاً- آفاق الدراسة:

- لا شك أن الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن تكون هذه الدراسة جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- ✚ أثر الانتقال من النظام التصريحي إلى النظام التعاقدية في الضريبة الجزافية الوحيدة في زيادة الحصيلة الضريبية؛

✚ دور الإدارة الضريبية في تسيير النظام التعاقدى وقدرتها على مواكبة العصرنة الجبائية؛
✚ مدى إمكانية النظام التعاقدى على التحديد الموضوعى للأوعية الضريبية ضمن أنشطة التجارة
الإلكترونية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- (1) برحمانى محفوظ التشريع الضريبي الجزائري دار الجامعة الجديدة طبعة 2018
- (2) صلاح زيان الدين، الاصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة 2000
- (3) عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسات تقنيات جبائية ومحاسبية، الصفحات الزرقاء العالمية للنشر، الشلف، الجزائر، 2022،
- (4) لمرسی السيد حجازي، النظم الضريبية - بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر
- (5) يونس احمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2012

ثانياً: الرسائل الجامعية

- (1) بن شنياتي احمد، مدى مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية "بوسعادة (2015-2010) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015
- (2) مزيد جميل محمد مياله علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح الوطنية فلسطين 2016
- (3) ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- (1) ابراهيم يامة، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، مجلة العلوم الانسانية العدد 03 جامعة ام البواقي الجزائر ديسمبر 2016
- (2) دفع الضريبة الجزافية الوحيدة والتزامات المكلفين بالضريبة، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2021.
- (3) طاطا إيمان، أثر تعديلات الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، المجلد 11، العدد 01، 01-07-2022
- (4) عبد الرحيم نادية، تقييم أثر تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015-2019 على المردودية الجبائية، دراسة ميدانية على مراكز الضرائب بولاية تلمسان، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 12، 01-05-2022
- (5) لعلوي محمد، الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني وأهم التعديلات الواردة عليه)، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة، مجلة الحقوق العلوم السياسة، جامعة خنشلة، المجلد 9، العدد 1

(6) محمد خالد المهائني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 02، 2003

رابعا: التشريعات القانونية

(1) القانون (10-14) المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015

(2) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2022

(3) قانون المالية 2023 المعدلة للمادة 129 من قانون الضرائب المباشرة

(4) قانون المالية 2007

(5) قانون رقم 19-14 المؤرخ فـ 14 ربيع الثاني 1441، الموافق لـ 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية

لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، 30 ديسمبر

(6) القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991 المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها

(7) المرسوم التنفيذي رقم (09-428) المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 (الجريدة الرسمية ج.د.ش عدد

(2009/077:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم مبررات تراجع الإدارة الضريبية عن النظام التصريحي إلى النظام التعاقدي للضريبة الجزافية الوحيدة ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بأدبيات الدراسة النظرية، مع استخدام أداة هي دراسة حالة بما يتعلق بالدراسة التطبيقية من خلال دراسة ميدانية بالمركز الجوّاري للضرائب ببرج بوعريريج.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها صعوبة مراقبة التصريحات الضريبية هي من أهم مبررات عودة الإدارة الضريبية إلى النظام التعاقدي بدلا من النظام التصريحي، تحسين فعالية الحصيلة الجبائية وزيادة العدالة الضريبية بين المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، بالإضافة إلى مساهمة النظام التعاقدي في تعزيز التزام المكلفين بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الجزافية الوحيدة، النظام التصريحي، النظام التعاقدي، الإدارة الجبائية، المركز الجوّاري للضرائب ببرج بوعريريج.

Abstract:

This study aimed to examine the primary motivations behind the shift by the tax administration from a declarative system to a contractual system in the management of the Single Lump-Sum Tax .To address this objective, the study employed a descriptive methodological approach to review the theoretical literature, and adopted a case study as the principal tool for empirical analysis. The fieldwork was conducted at the Local Tax Center in Bordj Bou Arreridj.

The findings of the study highlight several significant insights. Chief among them is the difficulty of effectively monitoring tax declarations, which stands out as a central justification for the administration's preference for the contractual approach. The study also indicates that the contractual system contributes to improving tax collection efficiency, enhancing fiscal equity among SLFT taxpayers, and reinforcing taxpayer compliance.

Key words: Single Lump-Sum Tax; Declarative System; Contractual System; Tax Administration; Local Tax Center; Bordj Bou Arreridj.